المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

سياسات التسلح للجزائر والمغرب:
توجه أمني أم رغبة في الزعامة الإقليمية؟

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:"دراسات إستراتيجية ودولية"

إعداد الطالب:

عبد النور عمارة

إشراف الأستاذ:

د. مكي محمد السعيد

أ د ربيج علي	رئيسا
أ د مكي محمد السعيد	مشرفا و مقررا
أ بالقرشي ايمان	مصححا

السنة الجامعية:

2015-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى جدي رحمه الله

إلى إخوتي

إلى زوجتي الغالية و إلى ابنتاي العزيزتين: أسينات و انتصار

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من يسعى من أجل العلم و الحقيقة و يهفو لنورهما.

و إلى كل من يتمنى الخير للجزائر

عبد النور عمارة

شكر و تقدير

مصداقا لقوله تعالى: " وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" نحمد الله تعالى ونشكره على أن أمدنا بالعون ومهد لنا طريق العلم.

كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور مكي محمد السعيد الذي تابعني طيلة فترة إعداد هذه الدراسة و أفادني من سديد رأيه و وجيه نصحه .

والشكر إلى كل أساتذتي ، الذين أشرفوا على تكويني خلال مشواري الدراسي.

كما لا أنسى شكري الخالص إلى الطاقم الإداري للمدرسة و الوطنية العليا للعلوم السياسية و على رأسهم مديرها الأستاذ الدكتور امحند برقوق و كافة الأساتذة

و الشكر للجنة المناقشة التي ستتفضل بإبداء توجيهاتها و إرشاداتها القيمة.

و الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

راجيا من الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه..

عبد النور عمارة

الدراسات الإستراتيجية و الدولية :

هي دراسة في الأفكار المتحولة لمواضيع الأمن و اللا امن , التخطيط و العقلانية و الدولة باعتبارها فاعل أساسي و لب الإستراتيجية و تدرس أيضا تاريخ الصراع و التعاون و كيف تصبوا الدول من خلال القوة إلى تحقيق طموحها على حساب دول أخربو يعرفها باري بوزان على أنها ذلك الحقل الذي : " يركز على استخدام أو التهديد باستخدام العنف أو وسائل العنف من طرف وحدات سياسية في إطار الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى "[1]

العقيدةالعسكرية:

هي مجموع الآراء و المعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة في ما يتعلق بتعريفها و تعاطيها مع التحديات و التهديدات و القضايا ذات الطابع العسكري و غير العسكري من خلال منهجية تقارب بها أمنها

الدفاع :

هو جملة الإجراءات التي تهدف من خلالها الدولة حماية مصالحها الإستراتيجية , لتكون في أتم الاستعداد من حيث تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق الأمن الوطني[2]

القوة :

يعرفها صموئيل هنتنغتون في كتابه صدام الحضارات على أنها : " قدرة شخصأومجموعة على تغيير سلوك شخص آخرأو مجموعة أو جماعة أخرى , السلوك يمكن تغييرهمن خلال الإقناع , الإرغام أو التحذيرو التي تتطلب من حامل القوة موارد اقتصادية , و مؤسساتية و سكانية و سياسية و تكنولوجية و اجتماعية و غيرها , أن قوة الدولة أو قوة مجموعة هي بالتالي مقدرة بقياس الموارد التي لديها في مواجهة دول أخرىأو جماعات تحاول التأثير فيها "[3]

---

[1] قسوم سليم،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2010 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستار في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ص 22

[2] بوزغاية جمال،**مفهوم الدفاع**، مديرية الإعلام،مجلة الجيش ،2002 ،العدد 462 ص 8

[3] صموئيل هنتنغتون،**صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي**،ترجمة مالك أبو شهيرة و محمود محمد خلف ،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ط 1 ، ليبيا ،1999 ، ص 137

الدولة المحورية :

هي الدولة التي تمتلك معطيات جيوسياسية و حجم من الإمكانيات المادية و المعنوية كالكثافة السكانية , الموقع الجغرافي ,الرصيد التاريخي و القدرات العسكرية و الاقتصادية التي تؤهلها للتأثير على محيطها الجواري و الإقليمي , و قدرتها على التكيف مع التطورات و التحولات السائدة على الصعيد الدولي , بحيث لا يمكن تجاوزها عند بناء أي إستراتيجية إقليمية بحيث يتم أخذها في الحسبان [4].

[4] عبد السلام قريقة،**دور الجزائر في إطار المغرب العربي**،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2010 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستار في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ص 1

1 . طرح الموضوع

في مجال الدراسات الإستراتيجية و الدولية يهتم الباحثون بدراسة الأفكار المتحولة حول مواضيع الأمن و القوة ، التخطيط و العقلانية ، السلم و الحرب و غيرها من المواضيع التي تدرس تاريخ الصراع و التعاون بين الدول لتعظيم القوة لتحقيق أمنها و بسط نفوذها على حساب الدول الأخربمختلف أبعادهاالعسكرية و غير العسكرية .

فعند الحديث عن مفهوم القوة نجد أنفسنا نربطها بشكل لا واعي بالجانب العسكري المتمثل في القدرات و الوسائل العسكرية للدولة ،و التي نحاول رصد أهميتها و دورها في ضمان بقائها والحفاظ على استقرارها و امن شعوبها على المستويين الوطني و الإقليمي في إطار سياسات الدفاع أو دورها في تمكين الدولة من تحقيق العضمة في حالة التوسع في اطار إستراتيجية الهجوم .

لكنهذه النزعة المشروعة نحو تسلح الدولة تعمل على تعميق الهوة ،اللا امن و التوتر ، كماتخلق حالة من عدم التوازن الاستراتيجي بين الدول،مثلما هو الأمر بالنسبة للجزائر و المغرب .

حيث انه منذ استقلال و بداية تكوين الجزائر و المغرب كدول حديثة على النمط الغربي الموروث عن الاستعمار في المنطقة المغاربية كفضاء إقليميهام ،تراوحت علاقاتهمابين التنافس و الصدامأكثر مما تراوحت بين التعاون و الشراكة ، و ذلك على الرغم من كل مقومات الوحدة والتعاون التي كان بإمكانهاأن تصهر شعبي البلدين تحت نظام إقليميأقوى بكثير مما هو عليه حال البلدين في الوقت الراهن وذلكعلى غرار باقي القوى الإقليمية في العالم ،خصوصا في المجال العسكري .

فالتنافس الجزائري _ المغربي الذي ارتبط هو الأخر أثناء الحرب الباردةبتنافس القوى الدولية بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي و الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ،بالرغم من سياسات الحياد المنتهجة من قبل البلدين في إطار حركة عدم الانحياز،قد ازداد حدة في السنوات الأخيرة ،وهو مايجعلنا نطرح العديد من التساؤلات حول مبررات و أهداف البلدين في انتهاج مثل هذه السياسات العسكرية ،و القائمة بالأساس على الرفع من قدراتالبلدين العسكرية و التي تظهر مؤشراتهامن خلال برامج تسلح الجزائر و المغرب في السنوات الأخيرة،وهو الموضوع الذي سأناقشه من خلال هذه الدراسة التي تحاول في جانبها النظري ،تأكيد قدرةبعض نظريات و مقارباتالعلاقات الدولية في تفسير هذا االتنافسبينالبلدين في مجال التسلح.

2- أهمية الموضوع:

يمكن التمييز بين اهميتين للموضوع ،تبرران الخوض في دراسته ،احدهما تتعلق بالجانب النظري و أخرى بالجانب العملي :

أ _ الجانب النظري :

ويتعلق بإبراز دور نظريات و مقاربات العلاقات الدولية مثل الطروحات الواقعية وبعض النظريات الاستراتيجية، وكذاكل من المقاربة الجيوسياسية ومقاربة الدور في تفسير ظاهرة التنافس الجزائرري _ المغربي في مجال التسلح ،إذا تأكد أصلا أن هناك سباق بين البلدين نحو تعظيم القوة العسكرية للبلدين يخرج عن إطار سياسات البلدين الدفاعية و الأمنية في مرحلة أولى ،و في مرحلة ثانية تفسير و فهم نظرة البلدين الضيقة في مجالات التسلح القائمة على التنافس دون الشراكة و التيتساهم في خلق النزاع و التوترحتىبين دول شقيقة كالجزائر و المغرب رغم مايربطها من علاقات تاريخية و مصير مشترك و روابط دينية ولغوية واحدة تميزها عن باقي المجموعات الأمنية الإقليمية الأخرى ،و محاولة اثبات ما إذا كان السببيتعلق بلعب دور الدولة المحورية التي تريد الانفراد بالمصالح الجيوساسية المشتركة لتعظيم القوة على حساب جارتها لما لها من تمكين لإحدى الدول فيفرض مبادراتها الأمنية على المستويات الثلاثة : المغاربي ،الإفريقي و حتى المتوسطي ،وكذا دورها في الدخول في شراكات إستراتيجية مع القوى الإقليمية الأخرى خاصة في مجال التحالفات العسكرية كحلف الناتو و مع القوى الكبرى كروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية،لما قد تحققه من مكاسب على صعيد اكتساب الخبراتو الدعم العسكري،باعتبار أن الدول يمكنها الاستقطاب بمدى إمكانياتها ومراتب قوتها في سلم القوى الإقليمي والدولي و على أساس ما تمتلك و قوة عسكرية و اقتصادية فقط يمكن إن تحترم في عالم يقوم على مبدأ البقاء للأقوى،و بيان قدرة سياسات التسلح على التأثير في المجالات السياسية الاقتصادية و الدبلوماسية بين البلدين ،أم يعود السبب إلى الخلافات الحدودية و أزمة الصحراء الغربية أم لأسباب أخرى

ب _ الجانب العملي :

اما على المستوى العملي فتحاول الدراسة يتمحور معرفة دور سياسات التسلح للجزائر و المغرب في مواجهت التهديدات القدامة من البيئتين الداخلية و الخارجية كمبرر اساسي لهذا التسلح و بيان دورها في السماح لهابممارسة نشاطات التنمية المختلفة و تعظيم مكاسبها ودعم مواقفها الخارجية الدوائر الجيوسياسية لها كدولة مبادرة ذات وزن و ذات مصداقية لما تمتلكه من امكانيات عسكرية .

2- حدود الدراسة :

الإطار المكاني لدراستنا سوف يرتكز بالأساس حول دولتا الجزائر و المغرب باعتبارهما المحور الأساسي لهذه الدراسة كما يمتد هذا المجال بامتداد ابعاد سياسات تسلح البلدين على المستوى الإقليميوالمتمثل في منطقة الساحل , منطقة المغرب العربي و الضفة الجنوبية لغرب البحر الابيض المتوسط.

يتناول هذا البحث بالدراسة و التحليل سياسات تسلح الجزائر و المغرب منذ استقلال الجزائر عام 1963 و رفع الحماية عن المغرب عام 1956 إلى غاية يومنا هذا من خلال تتبع وتيرة التسلح للبلدين و تأثيراتها المختلفة مع التركيز على السنوات الأخيرة .

4- أدبيات الدراسة :

من خلال قراءاتي السابقة لمعالجة هذا الموضوع لم أجدأي دراسة تحت نفس العنوان , لكن القليل الذي اطلعت عليه دار حول مواضيع ذات الصلة بالموضوع تمثل في بعض الأدبيات التي اهتمت بشكل عام حول مجال التنافس الجزائري المغربي في مختلف الجوانب السياسية , الاقتصادية و الدبلوماسية و التي اهتمت بدراسات مقارنة للإمكانيات و المؤهلات دون التركيز على عامل التسلح , سوببعض المقالات الصحفية التي تساءلت عن مصير سباق التسلح بين الجزائر و المغرب والتي ترصد حجم و إمكانيات البلدين العسكرية دون تحليل نظري و علمي وبعيدا عن تطبيق تقنيات السيناريوهات وبعض مذكرات التخرج التي تناولت طبيعة التنافس الجزائري و المغربي بصفة عامة بالاظافة إلى بعض الدراسات التي تنشر من قبل مراكز البحث في الجامعات ومن قبل بعض المؤسسات البحثية , إذ إن بعضها يتعلق بالنزاع البيني حول الحدود و أزمة الصحراء الغربية و أخرى تهتم بطبيعة الخلاف بين البلدين و تضارب توجهاتهما حول بعض القضايا العربية و الدولية كالصراع العربي الإسرائيلي و حرب العراق ضد الكويت و غيرها و هي على النحو التالي:

5- الإشكالية

إلىأي مدى يمكن للجزائر و المغربأن تحافظ على استقرارها الداخلي و لعب دور محوري على المستوى الإقليمي من خلال سياسات تسلحهما؟

من أجل دراسة هذا الموضوع و الإجابة على هذه الإشكالية سنحاول الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية من خلال محاور الدراسة و هي على النحو التالي :

_ ما المقصود بسياسات التسلح و إلى أي مدى اقتربت نظريات و مقاربات العلاقات الدولية من فهمها و تفسيرها؟

_ ما هي مقومات الجزائر و المغرب العسكرية في لعب دور الدولة المحورية في الإقليم المغاربي و هل تكتفي الجزائر و المغرب ببناء قدرات عسكرية للدفاع عن نفسها و حماية حدودها لصد أي عدوان محتمل أمتعمل على تعزيز ما يكفي من قدرات عسكرية لمساندة دول أخرى للدفاع عن نفسها لحماية حدود تتجاوز حدودها ؟

_ ماهي انعكاساتسباق التسلح بين الجزائر والمغرب و أهم السيناريوهات المحتملة له؟

6- الفرضيات :

من خلال الأسئلة الفرعية التي تم استنباطها من الإشكاليةالأساسية لهذه الدراسة نستنتج أن هذا الجهد العلمي يحاول توظيف بعض نظريات و مقاربات العلاقات الدولية فياثبات صحة هذه الفرضيات:

_ جميع نظريات و مقاربات العلاقات الدولية لم تصل إلى مقولات شاملة تتولى تفسير ظاهرة التسلح بل اقتربت بصفة جزئية نحو تفسير الظاهرة من بعد وزاوية محددة بالتركيز على بعض المتغيرات فقط بسب استحالة الوصول إلى نظرية شاملة لتفسير ظواهر العلوم الاجتماعية بصفة عامة و ظاهرة تسلح الدولة بصفة خاصة .

- سياسات تسلح الجزائر و المغرب أهم مظهر من مظاهر التنفس الجيوسياسي للبلدين في المنطقة المغاربية.

- كلما ارتفعت وتيرة تسلح البلدين كلما كانت انعكاسات ذلك اكبر على مستوى رفاهية الشعبين و على العلاقات السياسية بين الجزائر و المغرب التي لا تتيح الفرصة لبناء فضاء متكامل وفق عملية تعاونية تقوم على مصالح نسبية و غير مطلقة .

_ استمرار الوضع القائم بين الجزائر و المغرب الذي يتميز بالبرودة و غياب التعاون في مجال سياسات التسلح هو السيناريو المحتمل في المستقبل القريب بسبب عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي و القضايا العالقة بين البلدين كالحدود و أزمة الصحراء الغربية.

7-المنهجية :

من اجل دراسة هذه الإشكالية المطروحة توجب استعمال عدة مناهج علمية تساعدنا في عملية الوصول إلىإجابات واستنتاجات لها و هي

أ المنهجالتاريخي :و تم الاعتماد على هذا المنهج في موضوع بحثنا من خلال استقراء مسار تطور سياسات تسلح الجزائر و معرفة الامتدادات التاريخية لعلاقات التعاون و التنافس العسكري بين الجزائر و المغرب منذ المراحل الأولى لاستقلال البلدين و إلى غاية اليوم .

ب المنهج المقارن :لتحديد و إبراز أوجه الائتلاف و الاختلاف الجزائر و المغرب من خلال مقارنة إمكانيات الدولتين في الجانب العسكري نظرا لاختلاف الإمكانيات و المعطيات الجغرافية و مصادر التسلح و نظم الحكم و تشابه الإمكانيات البشرية و مستوى التكوين في استعمال الأسلحة و غيرها.

جـ المنهج التحليلي الوصفي: و الذي يهتم بدراسة التأثيرات المختلفة و تحليل أبعاد سياسات تسلح البلدين على الأمن الوطني و الإقليمي للبلدين .

8- تبرير الخطة :

اتبعت خلال هذا البحث خطة من ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : نظرا لما يلعبه الإطار النظري من دور في توجيه الباحث و مده بالخلفية النظرية التي تضفي طابع المنهجية العلمية على بحثه فقد خصصت له فصلا كاملا يبحث من خلال مبحثين مترابطينالإطارالمفاهيميالذي تم فيه تحديد سياسات التسلح و المفاهيم القريبة منه و باعتبارها مجالا من مجالات السياسة العامة الأمنية في المبحث الأولو في المبحث الثاني تم التطرق الىالإطار النظري الذي تطرق إلى بعض النظريات و المقاربات التي حاولتإعطاء تفسيرات مختلفة للظاهرة التسلح , و الذيحاولنا من خلاله بناء إطار نظري يبرز العلاقة بين التسلح و السياسة ،و كيف تساهم المعطيات العسكرية في بناء التصورات الأمنية للجزائر و المغرب على المستوى الداخلي و الإقليمي.

الفصل الثاني : وتناولنا فيه تحليل مقارن لسياسات التسلح للجزائر و المغرب , بداية بمقارنة أسباب و مبررات تسلح البلدين و مقارنة ما يتوفر عليه البلدين من إمكانيات و قدرات عسكرية و كذا

مقارنة أهداف نزعتهما نحو التسلح على المستويين الداخلي و الخارجي في المبحث الأول, أما في المبحث الثاني فقد تناولنافيه أهم تأثيرات البيئتين الإقليمية و الدولية على سياسة تسلح البلدين من خلال نظرة الدولتين لبعضهما حول سياسات التسلح أولا, ثم رصد أهم مواقف الدول المجاورة و القوى الكبرى من سباق تسلحهما.

الفصل الثالث: و أخيرا قمنا بتخصيص الفصل الثالث من الدراسة إلى تحديد أهم انعكاسات وأبعاد سياسات التسلح على البلدين في مختلف الجوانب الاقتصادية و التنموية , السياسية و العسكرية , و انعكاساتها على المستوى الإقليمي و الدولي في المبحث الأول و في المبحث الثاني حاولنا استشراف أهم المشاهد المستقبلية المحتملة لسياسات تسلح الجزائر و المغرب من خلال محاولة تطبيق تقنية السيناريوهات .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات تسلح الدولة في العلاقات الدولية

من خلال المباحث الثلاثة التيتناولها هذا الفصل، سنتطرق في المبحث الأول إلى ضبط سياسات التسلح كمفهوم أولا ونقوم بتمييزهعن أهم المفاهيم القريبة منه من حيث المعنى ،على اعتبار أن عملية صياغة تعارف تضبط المفاهيم و المصطلحات تعد الأساس الذي تبنى عليه النظرية،مثلما تعدأمرضروري في الإمساك بالظاهرة وتحديد المجال الذي سندرسه في هذا البحث.

لنتناول في المبحث الثاني السياقات التاريخية التي عرفتها ظاهرة تسلح الدول عبر ثورات تكنولوجية في مجال الشؤون العسكرية ،أين نقف عند ضبط مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية ونقوم بتحديد أهم المراحل التي عرفتها.

أما في المبحث الثالث فسندرس سياسات تسلح الدولة كظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية و ذلك بدراستها في ضل تصورات نظريات و مقاربات نظرية حاولت الاقتراب منهابغرض تفكيكها و تحليلها من أجل فهمها و محاولة استشراف مستقبلها،والتي اختلفت في تحديد و إبرازأهم العوامل التي تجعل الدول تنزع نحو التسلح من جهة ،مثلما اختلفت في تحديدالمدى الذي يمكن تلعبه هذه النزعة التسلحية بالنسبةللدولة في لعب دور مهم في تحقيق الأمن و تعزيز فرصها في تعظيم مكاسبها على الصعيدين الداخلي و الإقليميفي هذا الجانب و باقي الجوانب السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها من جهة أخرى .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: ضبط مفهوم سياسات التسلح و المفاهيم القريبة منه.

تعد عملية ضبط المفاهيم أمر ضروري لفهم الظاهرة ، سواء تعلق الأمر بالمفهوم الأساسي الذي يختزل الظاهرة محل البحثأوتعلق الأمر بالمفاهيم القريبة منه والتي لها علاقة مباشرة بالموضوع ، لاسيما عندما يتم التعامل معها خارج بيئة ولادتها _ النسق المعرفي الغربي _و ذلك لان المفاهيم و المصطلحات _كوسيط لغوي_ هي من تعكس الواقع و تحوله إلى مادة قابلة للفهم[1]،لاسيماأناالخاصيةالأساسية للمفهوم هي ميزة التطور المستمر في مدلولاته من مدرسة لأخربو من باحث لآخر،كماأنهاتتغير بتغير الظروف و الفواعل و المتغيرات ،و هو ما يوجب علينالحذر في حال توظيفها في هذا البحث.

أولا:تحديدسياسات التسلح

بالاستناد إلى المنهج الديكارتي القائم على التحليل و التركيب ،نستنتج أن عبارة سياسات التسلح مركبة من مفردتين هما : مفردة (سياسات)ومفردة (التسلح)

أ **_ سياسات** (Policy): و التي يجب تمييزها عن مفردة السياسة (Politics) و التي عرفها الفيلسوف السياسي ابراهام كلبلان(Abraham Kaplan) بأنها " برنامج من الأهداف و القيم و الممارسات".

كما ركز عالم السياسة كارل فريديريك (CarlFriedirick) في تعريفها على ضرورة أن تكون لهذه السياسات جملة من الأهداف و الأغراض و المرامي[2]

كما عرفتهاالموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية على أنها " مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات التي تحدد كيف تصنع الأهداف أو كيف يمكن تنفيذها"[3]، وهي _ سياسات _ مفردة يمكن لها أنتقترن بمفردة أخربلتشكل لها مجالا من مجالاتها لتعبر عن صفة و

[1] نصر محمد عارف ،**ابستيمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج**، القاهرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع , طبعة 1 , 2002 , ص 30.

[2] عبد الوهاب روابح،**السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010**،رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011 2012 ،ص 18 .

[3] أحمد مصطفى الحسين،**مدخل الى تحليلالسياسات العامة**،الأردن،مطبعة الجامعة الأردنية ، ط 1 ،2002 ،ص 1.

موصوف ، على غرار سياسات عامة إذا كانت على مستوى الدولة في مجالات الصحة ، التعليم ،الاقتصاد و غيرها، وسياسات خاصة بالأفراد، المنظمات ، المؤسسات و غيرها و ما يهمنا في هذا الصدد هو تلك النشاطات التي تقوم بها الدولة عند تقديمها للخدمات العامة ،كالأمن و الدفاع والسياسات اللازمة لتقديمها كسياسات التسلح التي تندرج ضمن السياسات العامة للدولة ،فهي تعني إذا من الناحية الإجرائية جملة القرارات و التدابير التي تصدر عن الحكومة .

ب _ التسلح : تسلَّحَ ،يتسلَّح ، تسلُّحًا ، فهو مُتسلِّح ، و نقول تسلح و تعني اتخذ السلاح و تجهز به ،كتسلح الفرق العسكرية [1]وفي كل اللغات نجد نفس المعنى لهذه المفردة ، لكن ما يهمنا هو ما يتعلقبالمعنى الاصطلاحي لهذه المفردة، حيث أن مفردة التسلح تشير إلى امتلاك السلاح كوسيلة لاستخدامها المباشر أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف معينة،أيمكنها لوحدها أن تفي بالمعنى الذي يشمل عملية اقتناء الفرد ، الجماعة ، الدولة ، المنظمة .... للسلاح

لكن عند وصلها بمفردة السياسات على نحو (سياسات التسلح)،فإننا نلمس من هذه العبارة طابع الوعي و الحساب و العقلانية في عملية التسلح و بالقدر الكافي والملائم للتهديد ووفق الإمكانيات المتاحة ، على اعتبار أن الفاعل هنا هو ذلك الكائن العقلاني المتمثل في الدولة .

ج _ سياسات التسلح :وهي تعني جملة التدابير التي ترسمها الدولة لتزويد قواتها المسلحة بالذخيرة و المعدات العسكرية و قطع غيارها وفق تصور مسبق لخدمة الحرب التي ستخوضها [2]،بكمية و نوعية تتناسب مع حجم التهديد و العدو المحتمل ،سواء كان داخليا أم خارجيا [1]،تماثليا كانأم غير ذلك.

وهي جزء من سياسة الدولة العليا التي تهدف إلى تأمين مصالحها القومية وطموحات شعبها ،و هنا تجدر الإشارةإلىأن سياسة التسلح تتناسب و طموحات الدولة التي تزدادبتعاظم قوتها العسكرية و تتناقص بتواضعها.

فالدولة كائن عقلاني يدرك أن بقاؤه مرهون دائما بقوته، و القوة هنا تعبر عن مجمل قدرات الدولة السياسية ،الاقتصادية و العسكرية ،هذه الأخيرةالتي تبقيها الدولة كآخر وسيلة لتحقيق أهدافهاالتي سطرتها في مشروعها السياسي و الأولى إذا ما تعلق الأمر بالحفاظ على كيانها و بقائهاضد كل تهديد

---

[1] ابن منظور ،**معجم المعاني الجامع الرابط الالكتروني** : تم تصفح الموقع يوم 25 أفريل 2015
www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

[2] إبراهيم إسماعيل كاخيا،**ضبط التسلح في المنطقة و أثره على التوازن الاستراتيجي العربي . الإسرائيلي** , مقال من مجلة الفكر السياسي،العدد 34 ،دمشق 2004،ص 84.

وجودي لها [1]،وذلك وفق ثلاث منطلقات هي الهدف ،الخطة و الإمكانيات من قبل السياسي بعد استشارة وإشراك العديد من الهيئات العليا كالخبراء العسكريين ،الصناعيين و الاقتصاديين في شكل متكامل لتحديد و تقييم الاحتياجات الآنية و المستقبلية من التسلح [2]و بحسب الإمكانيات المتاحة ،أي وفق حسابات الكلفة و المردود و الموازنة بين الأهداف المرجوة والثمن الواجب دفعه،من خلال برمجتها على مراحل لمراعاة جوانب التنمية و الرفاه الاجتماعي من جهة ،و التكاليف المرتفعة التي تتحكم في اختلاف نسب الإنفاقالعسكري من دولة لأخرى،و الذي يجب تمييزه عن ميزانية الدفاع التي تقل في معظمالأحيان على الإنفاق العسكري ، و ذلك لارتفاع أسعارالأسلحة و تكاليف الصيانة و الرواتب ،أي كل ما يتعلق بالجوانب اللوجيستيكية للقوات المسلحة و المتعلقة بـ : المواد الضرورية من اجل البقاء ، القتال ، التنقل ، بما فيها الإمكانيات الطبية الممكنة وقت السلم أو الحرب و التي يتم التزود بها من خلال التصنيع الذاتي و من مختلف المصادر الخارجية .

و في هذا الصدد يمكن التمييز بين دول لها القدرة على التمكين الذاتي في عملية التسلح من خلال تحكمها في التكنولوجية العسكرية و امتلاكها لمواردها مالية ضخمة كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين ، روسيا و غيرها ،و دول لها إمكانيات متوسطة تسمح لها بالمزاوجة بين التصنيع و التوريدمثل فرنسا ،بريطانيا ،الهند و غيرها و أخرى تعتمد كليا على غيرها في هذا الجانب بالاستيرادأواستلامها في شكل مساعدات إذا ماكانت تربطها علاقات شراكة و تحالف أمني مع الدول الواهبة .

كما أن المهتمين بموضوع الأمن العسكري ذكروا انه يمكن تصنيف دول العالم من حيث دوافعها في عسكرة قواتها إلى دول ساعية إلى الحفاظ على الذات و المكتسبات و أخرى تطمح لبناء قوات تمكنها من التوسع و تحقيق مزيد من المكتسبات ، بحيث أن النزاع و الحروب إنما كانت بين هذين النوعين من الدول[3].

---

[1] عدنان أبو عامر،تقرير **علاقة السياسي بالعسكري و أثرها على صنع القرار الاسرائيلي**،مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية ،2010.www.neelwafurat.com

[2] نفسالمرجع ،ص 86 .

[3] فهد بن محمد الشقحاء ،**الأمن الوطني: تصورشامل** ،مركز الدراسات و البحوث ،الرياض ،2004 ،ص 88 / www.alarab.co.uk/?p=28561

فمن خلال هذا الضبط المفاهيمي نستنتج أن سياسات التسلح تتمحور حول جملة العمليات الخاصة بتجميع الدولة للوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الداخلية و الخارجية ، سواء كانت ذات طبيعة عسكرية أو غير ذلك ، و سواء تعلق الأمربالسلاح التقليدي(أسلحة خفيفة ، مقاتلات)أو السلاح غير التقليدي(إستراتيجية : مثل الصواريخ بعيدة المدى و القنابل النووية) ،من خلال اعتماد برامج تسلح لزيادة قدرة الدولة العسكرية من حيث الكم و الكيف، بما فيها تلك الإجراءات المتعلقة بالدخول في عضوية المنظمات ذات الطابع الأمني و الدفاعي و المتمثل في الأحلاف العسكرية الدائمة و المؤقتة ،فالدولة تهدف من وراء هذه السياسات إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء بغرض الدفاع أو الهجوم ، و ذلك لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي ،أو حتى لإجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكيات معينة [1] لتخدم مصالحها،

كما أن سياسات التسلح لا تقتصر على توفير كميات الأسلحة بل لها أبعادأخريمثل :

01 _**توفير القوة البشرية:**حيثيعتبر الشعب الوعاء البشرى لهذه القوة، لذا يجب إعداد هذه القوة منذالطفولةو الحفاظلها علىمستوىعالمنالليافةالبدنية، والصحة والمعرفةالثقافيةلتسايرالمستوىالعالميلتكنولوجياالأسلحةالحديثةوتطورهاالمستمر، وكذاتطور أساليب القتال.

02_**الصناعاتالحربية:**وهيعملية

تصنيعالأسلحةوالمعداتالحربيةسواءكانذلكمنالإمكانياتالذاتيةمنخلالالتصنيعالحربي، أو بالحصولعلىالسلاحمنخارجالدولةمعتنويعمصادر هذهالأسلحة،منعاًللاحتكاربتوفيرقاعدةقويةمنالصناعا تالحربيةالمتطورة.

ثانيا : بعض المفاهيم القريبة لمفهوم سياسات التسلح

أ _ **السلاح:** منذ أقدم العصور و إلى غاية اليوم تقسم نوعين الأسلحة هي :

1 _ **سلاح الصدام** (سلاح الاشتباك القريب) و المتمثل في السيف ، الرمح ، الحربة ، الرشاشات الخفيفة ، المسدس ، القنبلة اليدوية و غيرها .

[1] نسيمة مسالمي ،**التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي،و إستراتيجية مواجهتها**،قسنطينة ،جامعة منتوري،السنة الجامعية 2009 ـ 2010 ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،ص 16.

2 _ **سلاح المقذوفات** (سلاح الاشتباك البعيد) مثل السهم ، المقلاع ،المنجنيق ، الرصاص ، القنابل ، المدافع ، الصواريخ .

و يضاف إليها وسائط إسقاط القوات مثل : الفرس ، الفيلة، الدبابات و الطائرات و غيرها[1].

إلا انه يمكن التمييز بين نوعين من الأسلحة من حيث أثرها و شدتها التدميرية بين :

1 _ **الأسلحة التقليدية** : و تضمإضافةإلى ما سبق ذكره من أسلحة، كل من حاملات الطائرات و سفن الاقتحام و المقنبلات البعيدة المدى و الصواريخ العابرة للقارات و أقمار التجسس الفضائي الخ...)

2 _ **الأسلحة غير التقليدية** : و تشمل أسلحة التدمير الواسع سواء كانت نووية، بيولوجية أوكيماوية

ب_**لوجيستيك (LOGISTICS)** : تعني تأمين كل ماتحتاجه الجبهة من المتطلبات المادية ،كإطعام القوات وتوفير الثياب والأحذية ،صيانة العربات و المدرعات و معالجة الجرحى ، لكن مع التطور التكنولوجي امتد معناها ليشمل جميع عمليات إنتاج الأسلحة و المدافع و تحديث المعدات ،الطرقات ،الجسور و كل ما يتعلق بإعداد مسارح العمليات من نقل وتوفير كل مصادر الطاقة للقوات ، أي كل ما هو مرتبط بالجانب الإداري و التنظيم الاقتصادي وتعبئة كل مصادر الصناعة و الزراعة و الخدمات بمختلف أنواعها الطبية و الأبحاث العلمية و غيرها[2].

ج_**القدرة العسكرية** :يمكن أن نعرف القدرة العسكرية من خلال الأبعادالأربعةالتالية :

01_**بعد كمي**: يتمثل في عدد الأفراد،الأسلحة و المعدات .

02_**بعد تكنولوجي**: فاعلية و تعقد الأسلحة و المعدات .

03_**بعد تنظيمي**: التماسك و الانضباط و التدريبات و معنويات القوات و فعالية علاقات القيادة و السيطرة .

04_ **بعد مجتمعي**:

و يتمثل في القدرة و الاستعداد لدى المجتمع لاستخدام القوة العسكرية [3].

---

[1] منير شفيق،**الإستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب من السيف و الدروع الى الصواريخ و الانفاق**، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ،2008، ص 145

[2] منير شفيق ،نفس المرجع، ص 32.

[3] صموئيل هنتنغتون: مرجع سابق ص 178

د _ الإنفاق العسكري : هو مجال من مجالات الإنفاق العام للدولة و المتعلقة بالموارد المكرسة للدفاع أو التوسع[1]بالاظافةإلى مشاريع البنى التحية بالقواعد العسكرية و غيرها من المنشئات ذات الطابع الأمني .

ويعرفه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بأنالإنفاق العسكري"يتضمَّن على الجهات الفاعلة والأنشطة الآتية:

أ _ القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.

ب _ وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية.

ج _ القوات شبه العسكرية، عندما يُحسب أنها مدرَّبة ومجهَّزة لعمليات عسكرية.

د _ الأنشطة العسكرية في الفضاء وهيتشمل الإنفاق على(الأفراد العسكريين والمدنيين،رواتب العسكريين وعمليات الصيانة المشتريات ، البحث والتطوير العسكري, المساعدة العسكرية) ،أما المستثنى من الإنفاق فهو الدفاع المدني والإنفاق على أنشطة عسكريةسابقة، مثل الإعانات المخصَّصة للمحاربين القدامى، وإجراءات تسريح من الخدمة[2].

فالإنفاق العسكري للدولة يتمثل في الميزانية أو الموارد المالية المخصّصة لتعزيز القوة المسلحة لها وصيانتها ، وتعكس هذه الميزانية كيفية ومدى تدارك التهديدات والمخاطر التي تواجهها، أو حجم الوسائل والقوى التي تنوي استخدامها لذلك، كما أنها تعطي فكرة حول كمية النفقات التي تنوي صرفها في السنوات القادمة لشراء السلاح أو زيادة القوات3.

---

[1] طلال محمود كداوي،**الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965 – 1990** ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 38 .

[2]الكتاب السنوي 2009 ،**التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 307.

[3]القوى الصاعدة تغير كفة ميزان التسلح في العالم , صحيفة العرب الرابط تاريخ الاطلاع . 2015/04/16
www.acrseg.org/20405/

المطلب الثاني : سياسات التسلح مجال من مجالات السياسة العامة الأمنية

إن سياسات التسلح للدولة هي مجال من مجالات السياسة العامة الأمنية للدولة ،لأنها السلطة الوحيدة التي ينبغي لها أن تحتكر عناصر القوة المشروعة لتأمين شعبها و الدفاع عنه ،فإذا كانت السياسة العامة تشمل كل ما يقوم به النظام السياسي وفق برنامج معد للقيم المستهدفة و الممارسات[1] في مختلف المجالات في شكل مخرجات تستجيب لمدخلات البيئة الداخلية و الخارجية ، فان السياسة العامة الأمنيةهي أهم فروعها بحيث تهدف من خلالهاالدولة إلى الحفاظ على كيانها و استقرارها ،وذلك من خلال الاعتماد على جملة من المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تتولىمسؤولية إقرار وتنفيذ كافة السياسات المرتبطة بتحقيق هذا الهدف الأسمى.

ولكي نتمكن من بناء تصور شامل عن مفهوم سياسات التسلح يجب أن ندرسه من خلال ربطه بالهيكل المنظملنشاط الدولة في تنفيذ مشروعها السياسي من خلال الإستراتيجيةالشاملة للدولة والتي تندرج تحتها جملة من الاستراتيجيات القطاعية في المجالات الدبلوماسية ، الاقتصادية،الاجتماعية ، العسكرية و غيرها.

كما أن الإستراتيجية العسكرية بدورها كإستراتيجيةعسكرية شاملة تنقسم إلىثلاثة استراتيجيات : عملياتية، تصريحية وإستراتيجية الوسائل التي تندرج تحتها سياسات تسلح الدولة، فلا يمكننا فهم و ضبط معنى سياسات تسلح الدولة إلاإذا ربطناها ضمن هذه الهندسة التي يعلوها المشروع السياسي.

أ ـ المشروع السياسي Le projet politique:

فكل دولة تحمل مشروع سياسي ، تضعه في قمة الهرم الاستراتيجي لها و تعمل على تحقيقه من خلال أعلى مستويات القيادة السياسية ، التي تستعمل الإستراتيجية العسكرية بغرض تحقيق الأهداف التي سطرها السياسي.

ففي ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن قضايا التسلح وإعداد القوات وغيرها من السياسات المرتبطة بحماية الأمن القومي ،هي من الأهمية بمكان بحيث يجب ألا يقررها أحد سوى الشعب عبر ممثليه المنتخبين.

[1] عبد الوهاب روابحة, مرجع سابق، ص 17

كما أن القوات المسلحة في النظام الديمقراطي يتم تدعيمها بعناصر القوة لتقوم بمهمة خدمة البلاد لا قيادتها، حيث يقوم القادة العسكريون بتقديم المشورة حول نوع و حجم التسلح ،لأنهمأدرى بحاجيات القوات المسلحة من القادة السياسيين .

فالقادة المنتخبون من قبل الشعب هم فقط الذين يمتلكون السلطة في التسيير و تحديد اعتمادات الدفاع الوطني لرفع كفاءة وقدرات الجيش القتالية عبر مشتريات الأسلحة الحديثة،ليس بالضرورة ،أنهمأكثر حكمة من المحترفين العسكريين ولكن لأنهممثلو الشعب ويتحملون مسؤولية ذلك[1]،لأنه في ظل النظام الديمقراطي دائما ما تكون الأولوية للسياسي على العسكري الذي يعد أداة و وسيلة في يده يستخدمها وقت ما يشاء و بالقدر الذي يشاء أيضا ،لأنه في النهاية المسؤول الوحيد على شؤون البلاد أمام شعبه الذي انتخبه.

ب_الإستراتيجية الشاملة:

هي نشاط إنساني يحكمه هدف معين بإرادة مخططة للتنسيق بين القوات المسلحة بشكل عقلاني يراعي حجم الإمكانيات و نوع التهديدات ،فهي تعني قيادة مجمل العمليات الاقتصادية ، الثقافية ، الاجتماعية والعسكرية ، وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية [2]و المرتبط بالأهداف المعرفة و المحددة من قبلها كحماية السيادة الوطنية ضد مجمل تهديدات المصالح الحيوية لها على المستوى الداخلي و الإقليمي[3]

ج_الإستراتيجيةالعسكرية :

عرفت تحول في مفهومها الذي كان يعني فن المناورة و فن الجنرال إلى مفهوم أوسع :

هي أولا فعل عنف عسكري أو فن وعلم التهديد ، استخدام و المناورة بالقوة المسلحة لتحقيق الأهداف السياسية المسطرة في المشروع السياسي .

---

[1] **العلاقات بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في النظام الديمقراطي**، 2008
studies.aljazeera.net/reports/2008/2011721195858750137.htm

[2] عبدالعزيزجراد، **العلاقاتالدولية**،**موفمللنشر**،**الجزائر**،1999ص101

[3] رويمكيردس،**مناهجالسياسةالخارجيةفيدولالعالم**،**ترجمت حسنصعب**،بيروت،المكتبةالأهلية،1961، ص 461

وهي ثانيا نشاط إنساني يحكمه هدف معين بإرادة مخططة للتنسيق بين القوات المسلحة بشكل عقلاني يراعي حجم الإمكانيات مقارنة بحجم التهديد و العدو الذي يعتبر كائن ذكي و له إرادة مقابلة .
و الإستراتيجية العسكرية ينقسم إلىثلاثة استراتيجيات هي :

1_الإستراتيجيةالعملياتية(هيئة الأركان):

تعني تصميم ، تخطيط و تنفيذ العمليات ،أي انه يتم التفكير فيها بداية قبل تنفيذها بغرض إحداثأثار عسكرية تتراوح شدتها بين : البسيط ، المتوسط و العالي في شكل قصف و تدمير على المستوى التكتيكي في مسرح العمليات لخلق شروط تحقيق الهدف السياسي ،كالقيام بحرب محدودة ، شاملة ، خاطفة أوإحداث شلل استراتيجي وغيرها من الآثار العسكرية.

2_الإستراتيجية التصريحية :

تهدف الإستراتيجية التصريحية إلى تحقيق الأهداف السياسية دون استخدام القوات،إذ يمكن للدولة أن تختزل حربا أو حربين من خلال الإستراتيجية التصريحية.

3_استراتيجيه الوسائل (وزارة الدفاع) :

هي فرع من فروع الإستراتيجية العسكرية العامة التي تهتم بهندسة ، بناء و تنظيم الوسائل الضرورية التي لابد من توفيرها لتنفيذ الإستراتيجية العسكرية من خلال بناءقدرات عسكرية لتلبية حاجيات الاكتفاء الذاتي لتحقيق أهداف المشروع السياسي ، لان الإفراط في اقتناء الوسائل سيكون على حساب مجالات التنمية في مجالات أخرى بحيث يثقل كاهل الأمةبنفقات لا معنى لها ،و بمعنى أخر يجب أن تكون الوسائل مطابقة لحجم التهديد ،لتجنيب الدولة دخول مغامرة قائمة على بناء قدرات عسكرية عشوائية لا تخضع لمنطق معين.

أيأنإستراتيجية الوسائل تهدف إلى ضبط الوسائل اللازمة لضمان الأمن العسكري للدولة ضد كل أنواع التهديد و الأخطار، فهي إذا من اختصاص السياسي (وزارة الدفاع) الذي يدرك أن له التزامات أخرىأمامالأمة لاستثمار مواردها ،من خلال تحديد قدر معين و كافي للنفقات العسكرية ، و ليست من اختصاص العسكري ،بسببأن مجارات العسكري تقودنا للإسراف في استعمال الوسائل ،فالوسائل هي

تدبير سياسي يخضع لاقتراحات العسكري الذي يكون أدرى بالوسائل اللازمة على مسرح العمليات إذا[1].

إن عملية تحديد الوسائل مسألة غاية في الأهمية،فهي تحدد في ميزانية التجهيز و التسيير بعد مناقشتها من قبل أعضاء البرلمان بعد طرحها من قبل وزير الدفاع في شكل خطة تهدف لتنمية و تطوير القدرات و الوسائل و تغطية النقص في قطاعات الوسائل لبناء النموذج العسكري الذي يراد به مجابهة كل أنواع التهديد .

ففي إستراتيجية الوسائل يتم تحديد خواص الأسلحة و التجهيزات بحسب المستوى التكنولوجي و تطور التهديد و مستوى الأعداء المحتملين ،فإستراتيجية الوسائل يجب أن تكون تحت وصاية السياسي حتى تكون عقلانية تستجيب لهدف معين و إلى طبيعة التهديد بشكل كافي و مدروس ،فإستراتيجية الوسائل ضرورية إلى درجة أنها قد تغنينا عن الإستراتيجيةالعملياتية، وذلك عن طريق الردع و الوصول إلى الهدف السياسي عن طريق المناورة و الاستعراض بالوسائل ،أو عن طريق إنهاك العدو عند الدخول معه في سباق للتسلح .

ويلاحظ أن هناك علاقة تكامل بين الاستراتيجات الثلاثة للإستراتيجية العسكرية الشاملة،بحيث لايمكن أن توجد واحدة دون أخرى،إذ لايمكن للقوات أن تناور بدون وسائل عسكرية و التي تعتبر وقود المعركة .

فسياسات التسلح لا تقتصر فقط على تجهيز و بناء القوة العسكرية عبر تزويدها بالوسائل و المعدات الحربية،و إنما تمتد نحو بناء المنشاة العسكرية و الأمنية القاعدية كالثكنات و المدارس الحربية و الحفاظ على جاهزية قواتها من خلال تجديد الذخيرة و الرفع من مستوى تكوين العناصر القتالية و الأمنية و تقوية مخابراتها و غيرها،إلىأن تصل الدولة في حالة تهديد وجودها إلى وضع إمكانيات الدولة كلها تحت التعبئة العسكرية الكاملة ، و الشكل التالي يعطي لنا صورة حول بنية الهرم الاستراتيجي للدولة و كيف أنإستراتيجية الوسائل هي القاعدة و الركيزة الأساسية لهذا الهرم الاستراتيجي.

[1] جوهري اسماعيل .**محاضرات القيادة و الاستراتيجية العسكرية , جامعة الجزائر** , السنة الدراسية 2014 / 2015,

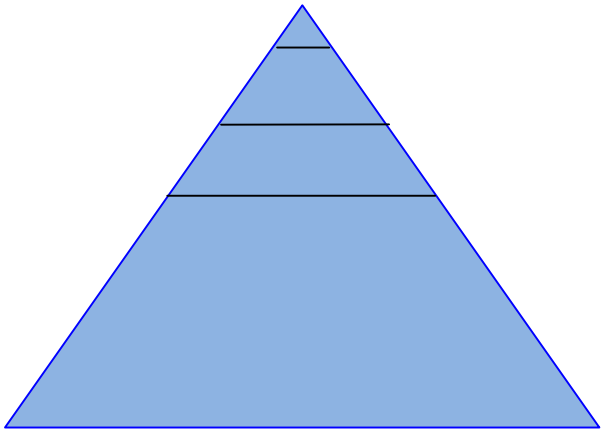

"شكل يمثل الهرم الاستراتيجي للدولة"

ثانيا:مراحل سياسات تسلح الدولة :

كأي سياسة عامة يتم إعداد سياسات التسلح وفق جملة من المراحل المتتالية على النحو التالي :

المرحلة الأولى : تحديد حاجيات الدولة من الأسلحة:

وهي أهم مرحلة حيث يتم فيها جرد و تقييم حاجيات قواتها من الأسلحة بمختلف أنواعها في كشوف كمية سرية بعد استشارة الخبراء الأمنيين و الاقتصاديين و الصناعيين الذين يتولوا مهمة تحديدها في إطار ما هو متاح من موارد في شكل برامج من الإنفاق العسكري على مستوى كافة الصيغ المتعلقة بالتصنيع التوريد و الصيانة و في هذه المرحلة يجب مراعاة العناصر المتحكمة في سياسات التسلح وهي :

01_ العدو المحتمل:

فعلى الدولة أن تكون على معرفة تامة بالقوى المحيطة بها ،وبكل ما يمكن أن يشكل تهديدا لأمنها الوطني والإقليمي من خلال تحديد قائمة غير مقيدة للأهداف الحساسة التي يجب ضربها لدى الدول المعادية في حالة صد أي عدوان لإرغامها على توقيف العدوان و التوجه إلى الأساليب و الطرق السلمية لفض المنازعات بينهما.

02 _مسرح العمليات :

حيث يتم مراعاة حجم الطرقات و طبيعة سطح الأرض و ارتفاع الجسور وغيرها عند أي عملية اقتناء للأسلحة و تحديد مواصفاتها تناسبا مع مايتطلبه مسرح العمليات .

03 _الإستراتيجية العسكرية للدولة :

لها علاقة مباشرة بتحديد نوعية و حجم الإمكانيات و القدرات العسكرية اللازمة لأنها تعد القاعدة الأساسيةفي رسم أي إستراتيجية.

04 **_القوات المسلحة :**

فهندسة بناء القوات هي العنصر المُحدد في صفقات السلاح ،فإذا ما كان الجيش مثلا مؤلفا من أربع فرق مدرعة وست فرق مشاة سيكون تسليحه مختلفا عن جيش آخر مؤلف من فرقة ميكانيكية وفرقتين مدرعتين وثلاث فرق مشاة[1]. وعليه فإن التجهيزات مرتبطة تمام الارتباط بنوع التشكيلات إذ تفرض هذه الأخيرة الحاجة إلى أصناف محددة من الأسلحة،فهي من سيستعملها في مسرح العمليات حيث يجب أن تتوافق مع احتياجاتها و حسب تصنيفها ،حجمها و طريقة توزيعها مستوى تكوينها.

05 **_ الإمكانياتالاقتصادية و المالية :**

بحيث لا تلتزم الدولة في اقتناء الأسلحة فوق حدود قدراتها المالية، إلا في حالات الاستعجال الملح كحالتي الطوارئ و التعرض لعدوان مفاجئ.

06 **_التحالفات السياسية :**

عمليات التنسيق مع الدول الحليفة تفترض عملية التنسيق في إيرادأو صناعة الأسلحة لتحقيق نوع من التكامل و توفير الجهد في ظل نظام الأمن الجماعي .

07 **_وجود عدائيات للدولة** :فمعرفة العدو و نوعية الأسلحة التي يمتلكها تفرض نوعية المعدات و الكمية اللازمة لمواجهته .

08 **_حالة النظام الدولي سلم أم صراع :**

حيث انه كلما كانت حالة النظام الدولي تميل نحو الصراع ،فان الدولة يجب عليها أن تضاعف قدراتها العسكرية و لو كان ذلك على حساب رفاهية المجتمع.

المرحلة الثانية : مرحلة إعلان و إطلاق المناقصات الدولية للتسلح

الدول الديمقراطية تلجأ إلى إجراءات الصفقات لقيامها على أسس الشفافية للحصول على أفضل اختيار للأسلحة من خلال السعر و النوعية ،لكنها عادة ما تكون ذات طابع خاص ،إذتحكمها طبيعة التحالفات الإستراتيجية للدول و طبيعة المواد موضوع المناقصة و التي تحمل سمات و خصائص

[1] رشيد خشانة , تقرير سباق التسلح في المغرب العربي, من موقع مركز الجزيرة للدراسات ,تاريخ الاطلاع 05 .04. 2015 **الرابط الالكتروني**

www.hespress.com/politique/66322.html

ذات أبعاد أمنية،فصفقات التسلح لا يمكن أن تُقرر وتُبرم في وقت سريع وبناء على خطر طارئو لا يمكن أن تأتي ردا على صفقة يعقدها الجار أو العدو ، وإنما تندرج في إطار الإستراتيجية العامة للدولة،إذأن كل دولة تقوم بضبط المنظومة الشاملة للأمن القومي من خلال تحديد من يهددها، ومن أين يأتي الخطر (بحرا أم برا أم جوا؟) ومدى دائرة النفوذ التي ترسمها تلك الدولة لنفسها (وهي مرتبطة عادة بالمصالح الاقتصادية)، كما أنهاتتحدد طبقا للموارد الوطنية للبلاد ومصادر الدعم الخارجي ومن ثم يتم وضع الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني التي تشمل كل الأسلاك المسلحة من جيش وشرطة ودرك وغيرها وعلى أساسها تُصاغ الإستراتيجية العسكرية[1].

المبحث الثاني: الثورة في الشؤون العسكرية و السياق التاريخي لتسلح الدولة

[1] رشيد خشانة، نفس المرجع،ص4.

إن الترسانة العسكرية اليوم لم تكن كما كانت في السابق ، أين كان يتم الاعتماد على المدفعية و سلاح المشاة و الفرسان و لم تعد كما كانت في الحرب العالمية الثانية ،حين اعتمدت على الدبابات و لم تعد أيضا كما كانت في النصف الثاني من القرن العشرين ،حين تطورت أسلحة الطيران و الدفاع الجوي ،بل أصبحت اليوم تعتمد على معدات لاتحتاج إلى الجنود ، و ذلك من خلال اكتشاف الطائرة بدون طيار و إنشاء منظومة الأقمار الصناعية التي تعمل على توجيه الصواريخ الذكية و العابرة للقارات.

المطلب الأول : السياق التاريخي لسياسات تسلح الدولة

لقد سعت الدول إلى صناعة و اقتناء السلاح تحسينه من الرمح و السيف إلى البارود و الرصاص ثم المدفع و الرشاش إلى غاية الصاروخ و الطائرة بدون طيار و غيرها ، و كل الأسلحة الفتاكة الأخرى الكيماوية و الجرثومية ،فالجذور التاريخية لظاهرة تسلحالدولة تعود إلى ظهور الدولة القومية ذاتها، و لكن ازدادت حدتهابظهور التوسع الرأسمالي و الكشوفات الجغرافية التي تحتاج إلى قدرات عسكرية تواكب حجم المكاسب التوسعية ، فقد أنفقت الجماعة الدولية في سنة 1974 مبلغ 210 مليار دولار في التسلح، أي 6.5 من مجموع الإنتاج العالمي كما وصل الاتفاق العسكري عام 1980 إلى 600 مليار دولار، و اليوم اصبح يتجاوز عتبة التريليون دولار[1].

كما شهد العالم سباق للتسلح أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي و الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،أين تعمدت هذه الأخيرة إدخال الاتحاد السوفياتي في هذا السباق بغرض إنهاكه و جعله ينهار داخليا، لضعف إمكانياته الاقتصادية مقارنة بإمكانياتها و هو ما تحقق فعلا حين انهار الاتحاد السوفياتي و انتهت بذلك الحرب الباردة بقيام نظام دولي جديد تتزعمه اكبر دولة من حيث الإمكانيات و القدرات العسكرية.

المطلب الثاني : الثورة في الشؤون العسكرية

ظهر مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية ، ضل النقاش المتعلق بأساليب توظيف التطور التقني و الإبتكارات العلمية في المجال العسكري، وأنتشر هذا المفهوم بسرعة ليصبح في ظرف وجيز،المفهوم الأكثر جدلا في مجال الدراسات الإستراتيجية

و هناك عدة وجهات نظر حول مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية على ، فهو لدى البعض يتعلق بأسلوب إدارة الحروب التقليدية ، بينما يؤثر يؤثر بحسب البعض الاخر في جميع

[1] مارك برومن، **المقاربات الايجابية لبناء السلام** ،اترجمة حسن يوسف، الإسكندرية،دار المعرفة و الثقافة، ص 98.

أنواع النزاعات المسلحة و إبتكار أساليب جديدة للهجوم، كاستخدام الأسلحة الذكية ، إضافة إلى تراجع الحماية التي كان يوفرها البعد و الحجم و التضاريس و العوامل الجوية .

فهي تقوم على الإستفادة من التفاعل الحاصل بين النظم التي تجمع المعلومات ، و النظم التي تستخدم القوة العسكرية ، بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق النصر الكامل في الحروب، بالحد الأدنى من المخاطر للقوات المسلحة و السكان .

كما أن هذه الثورة جاءت في سياق التحولات العميقة التي تمس النظام الدولي ككل، و الذي يتسم بقدر مطرد من النزاعات المسلحة ، ذات الطبيعة المختلفة عن الحروب التقليدية قبل نهاية الحرب الباردة ، كالنزاعات الداخلية و انتشار ظاهرة الارهاب[1] .

المبحث الثالث: نظريات ومقاربات العلاقات الدولية المفسرة لظاهرة التسلح

[1] محمد خوجة , الإنعكاسات السياسية العسكرية وللثورة الجديدة فيالشؤونالعسكرية ا أطروحةمقدمةللحصولعلىشهادةالدكتوراةفيالعلومالسياسية والعلاقاتالدولية. جامعة الجزائر . 2006. ص 17

إنمحاولـة فهـم و تفسـير ظـاهرة تسـلح الدولـة بغـرض تحقيـق أمنهـا الـداخلي و الخـارجي و دور هـذه السياسات في لعب دور محوري على الصعيدين الإقليمي و الدولي تحتاج منا إلى التطرق إلىنظريات و مقاربات مختلفة في مجال العلاقات الدولية ،تعمل على تقريبنا من تعريف الظاهرة محل الدراسة،من خلال وصف ،تفسير ،فهم و تحليل ظاهرة التسلح للوصول إلى اقرب نقطة من الحقيقة الكامنة وراء هذا المجال من سياسات الدولة ، وذلك من حيث الأهداف، العوامل الدافعة نحوها و انعكاساتها و مختلف أبعادها بالصورة التي تجعلنا نهتم بكافة المتغيرات مهما كانت محتملة ، ممكنة وحتى هامشية. فالتطرق إلى مقاربات و نظريات مختلفة راجع بالأساسإلى غياب نظرية أو مقاربة عامة و شاملة في العلوم الاجتماعية و في حقل العلاقات الدولية بصفة عامة،وفي مجال الدراسات الإستراتيجيةبصفة خاصة ،حيث أن كل نظرية أو مقاربة تسعى للاقتراب من الظاهرة واختزالأهم الفواعل والمتغيرات من جانب و تهمل فواعل و متغيرات أخرى ،و هو الأمر الذي يجعلها قاصرة على الإلمام بكامل الظاهرة .

إن تسلح الدولة شكل محور اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية ،حيث عكفوا على محاولة فهم سياسات تسلحالدولة التي تثير قلق جيرانها وتدفعهم إلىتنافس عسكري في هذا المجال.

فالتصـورات المختلفـة لهـذه الظـاهرة هـو مـا سـيكون محـور هـذا المبحـث النظـري الـذي سـنتطرق فيهأهمالنظريات و المقاربات و التي ستساعدنا في دراسة الموضوع.

المطلب الأول: الطروحات الواقعية لظاهرة تسلح الدولة

بـدأت الواقعيــة REALISM و التــي تعنــي لغــة القــوي ،كمدرســة فــي حقــل العلاقــات الدوليــة أوائلالأربعينــات مــع جيــل جديــد مــن الكتــاب كــان أبــرزهم**هانســمورغنثو، فريــديريك شــومان ،راينولدنايبور، ادوارد هاليت كار، جورج كينان** و كلهم يدعون أنهم جزأ من تقاليد فكرية سنتها وجوه بـارزة مثـل: **ثيوسـيديديس،ميكيـافيلي،هـوبز،روسـو**، و التـي امتـدت مـن نفـس منطلقاتهاالأساسـية منذثيوسيديديسو إلى غايةأعمال**كينيث والتز** في كتابه الشهير نظرية السياسة الدولية و الذي احدث قطيعة عن واقعية **مورغنثو** الكلاسيكية بواقعية جديدة

لكن كلهم يؤكدون أن القوة و الطبيعة التنافسية للدول أهم ميزات العلاقات الدولية و أن السلم لا يكون إلا عن طريق القوة و توازن القوى[1] :

أولا : نظرية الواقعية الكلاسيكية :

ترى هذه النظرية أن ظاهرة التسلح ارتبطت فقط بظهور الوحدات السياسية التي كانت الدولة _ المدينة _و بعدها مع تبلور مفهوم الدولة في معاهدة واستفاليالتي تسعى لاحتكار هذه الوسيلة و تعزيزها لتوفير الحماية و بسط حكمها على المجتمع الذي يتنازل لها على الانفراد بامتلاك العنف المشروع في نوع من العقد الاجتماعي على حد ما اسماه **توماس هوبز**.

كما أنالواقعية الكلاسيكية تختزل أمنالدولة فقط بناء القوة التي أعطته أهمية بالغة كما نجده في مقولات **ثيوسـيديديس** حين يقول بـأن" الأقويـاء يصـنعون كـل مـاتمكنهم القـوة مـن صـنعه " ،و التـي يعتبرها**نيكـولاس ميكيـافيلي** أساس الإمارة و الاستقرار لخدمة المصلحة العليا للدولة على اعتبار أن الغاية تبرر الوسيلة، هذه القوة التي تعبر عنها فقط في الجانب العسكري الصلب لها و المتمثل في سياسات التسلح.

ويعتقد كل من**هانس مورغنثو و راينهولد**أن الدول مثلها مثل البشر إذ تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين وتمتلك أيضا نزعة مستمرة لامتلاك السلاح و هو الأمر الذي يقودها نحو الصادم و الحروب2.

---

[1] توفيق حكيمي ،**الحوار النيوواقعيالنيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني المستقبلي في النظام الدولي ، دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي** ، جامعة باتنة ،السنة الجامعية 2007 2008 ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستار، ص 8

[2] توفيق حكيمي ،مرجع سابق،ص 10

أما **ماكس فيبر**فقد ربط هو الأخر عنصر القوة بالدولة ،التي يجب أنتحتكر الاستخدام المشروع لها [1]، أي يرى بضرورة عسكرة الدولة للحفاظ على سيادتها فوقإقليمهاو لحماية مصالحها و زيادة حجم قوتهاأيضا[2].

إذا فالواقعية تعطي أهمية بالغة للقوة على اعتبار أن العلاقات الدولية هي علاقات قوة تميزها الرغبة في الزعامة و الهيمنة بعيدا عن الجوانب الأخلاقية و القانونية[3]، فهي تختزل مفهوم القوة في المجال العسكري و تحصره في ضرورةحتمية لامتلاك الدولة لعناصر القوة المادية و كأن الأمنتعبير[4] عن القوة (الصلبة) ، إذ تعتبر أن عملية إدراكالتهديدات و التعامل معها تحتاج إلى جملة من الوسائل العسكرية التي تمكن من بناء قدرات دفاعية بفضلها يتم مجابهة التهديدات و مختلف أنواع الانكشاف ، بالإضافة إلى قدرات هجومية تمكنها من تحقيق مصلحة في الأقاليم المجاورة و البعيدة لها.

فالهدف الأول بالنسبة للدولة يتمثل بالنسبة للواقعية الكلاسيكية في البقاء ، والذي يستدعي بالنسبة لها ،السعي المتواصل في تنمية القدرات العسكرية للدولة و تسخير الإمكانيات العسكرية لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي و مصلحتها الوطنية المعرفة بالقوة الأقدر على ضمان مصالحها و لو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية و الاستقلال ،بما يضمن لها البقاء كوحدة سياسية و وحدة أراضيهاو مؤسساتها السياسية و ثقافتها الوطنية كما يرى **وولفرز**[5]،حين يعرف القوة بأنها " القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل مالا تريد"أيأن امتلاك الدولة للقوة يبعد عنها إمكانية التصرف بها و لها من طرف دول أقوى منها نسبيا.

فالدولة القومية بالنسبة للطرح الواقعي هي الوحدة الأساسية و الفاعل الرئيس في النظام الدولي الذي يتصف بالفوضوية و غياب سلطة عليا تتولى التحكم في التنافس بين الدول نحو تعضيهمالقوةوهو ما نجده في التعبيرات المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولة بالنسبة **لهانز مورغانثوا**الذي يرى بأنها صراع من أجل القوة لتحقيق مصلحة الدولة المعبر عنها بالقوة ،في صراع مستمر يصعب من عملية بلوغ

---

[1] صالح زياني ،مقال **تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 287

[2] طارق رادف: **الإتحادالأوروبي،منإستراتيجيةالدفاعفيإطارحلفشمالالأطلسيإلىالهوية الأمنية الأوروبية المشتركة**،مذكرة لنيلشهادةالماجستيرفيالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية،جامعةقسنطينة، 2005 ، ص 48

[3] احمد نوري النعيمي ،**البنيوية العصرية في العلاقات الدولية**،مقال منمجلة العلوم السياسية ،العدد 46 ، د.س.ن ،د.ب.ن.

[4] عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للامن الجزائري , الجزائر و الحلف الأطلسي**،المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع ، 2005 ،ص 15

[5] جيمس دورتي , روبرت بالتغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** , ترجمة وليد عبد الحي (الكويت), المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع , ط1, 1985 , ص 80

السلام الدائم ، بحيث أن كل ما يمكن للدولة أن تفعله لمحاولة تجنب الحرب هو تحقيق توازن القوة مع الدول الأخرى عبر تعزيز قواتها لتمنع أي طرف من تحقيق السيطرة و الهيمنة الكاملة كأهم آلية[1] عملية لتحقيق الاستقرار و السلام النسبي بين الدول [2]، وهذا التوازن للقوة هو مايعرفه **هارولد لازويل**على أنه "بناء من علاقات القوة التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ،وأن أية محاولة لتغييره تثير ردة فعل مقاومة باتجاه إعادة تنصيبه" ، و أنالمصلحة المعبر عنها بلغة القوة في المستوى الدولي تكون أعنف من المستوى الداخلي ،لأن الدول قادرة بإمكانياتها أن تعرقل سعي الأفراد داخلها على البحث عن القوة [3].

إذ أن من يمتلك السلاح هو من يحكم لنفسه، أي أن الدولة تعمل على تعظيم قوتها فقط لتأمين نفسها ولا يهمها أبدأمن الدول الأخرى،حيث تسعى دائما لتحقيق أهدافها على حساب الدول الأخربمن خلال تقوية نفسها بهدف تغيير و ضعها نحو الأفضل من حيث التوسع على حساب الأقاليم المجاورة لهاأو الحفاظ على وضعها الراهن على اقل تقدير ،كما أنمجرد الظهور بالقوة بات هدفا في حد ذاته لتهديد و ردع القوى المعادية.

لكنما يمكن أن يعاب على الطروحات الواقعية الكلاسيكية هو اختزالها لمفهوم التسلح في القوة العسكرية الصلبة مع انه كان كذلك و لم يعد بحيث أصبح يشمل كل القدرات الاقتصادية الدبلوماسية و الثقافية و غيرها ، بحيث ركزت فقط على المفهوم الضيق للقوة الصلبة ،كما أنها أقصت فواعل أخربلها دور متعاظم و التي يصعب التعامل معها بالوسائل العسكرية فقط و فواعل أخرى لها دور كبير في عملية التسلح حين اعتبرت أن الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل .

إضافةإلىأن التهديدات التي يمكن أن نطلق عليها بغير التقليدية و ذات الطابع غير العسكري، كانتشار الفقر و الأمراض و مشكلات البيئة على مستوى من البيئة الداخلية و الخارجية و التي أصبحت تهدد امن الدولة ،لا يمكن مواجهتها باستخدام القوة عسكرية فقط.

ثانيا: نظرية الواقعية الجديدة (المقاربة البنائية)

[1] **توازن القوة**، حدده مورغنثو بعنصرين أساسين : الأول مادي يقصد به التساوي الحسابي بين مقدرات القوة العسكرية و التي تمتلكها القوى الدولية و الإقليميةوالثاني إدراكي،خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن .

[2] رياض بوزرب،**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 1988**،السنة الجامعية 2007 2008 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستار علوم سياسية ،جامعة منتوري، ص 27

[3] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 11

النظرية الواقعية الجديدة هي الأخرى ضلت متمسكة بالطرح السابق و أضافت له عناصر جديدة ، فعلى سبل المثال أضاف**كينيث والتز**و هو أحد ابرز تيار الواقعية الجديدة متغيرا اسماه بـ القدرات و المتمثلة في حجم السكان و المساحة و القوة العسكرية و الموارد[1]،مضيفا بذلك البعد الاقتصادي ، حيث رأى بأن بنية النظام الفوضوية القائمة على غياب حكومة مركزية عليا ،يحكمها مبدأ(كل لنفسه أوالمساعدة الذاتية) ، الذي بهدف للمحافظة على النفس تحقيق الأمن كغاية اسمي،هي أساس العنف أو التهديد به و الاستخدام المتواتر للقوة على المستوى الدولي ،فهو يرى أنه عندما يكون البقاء و الاستمرارية مضمونا بالنسبة للدولة ، حينها فقط ستبحث عن أهداف أخرى مثل الهدوء الربح و القوة ، وذلك لان البلدان حسب مؤسس الواقعية البنيوية تتنافس دوما من أجل الرفاهية و الأمن الذي يؤدي دوما إلى النزاع [2].

كما يرى أنه لا يمكن التحكم في سلوك الدولة لأن الدول قد تلجأ إلى استخدام القوة في أية لحظة، و هو ما يوجب على الدولة أن تكون دائما على استعداد للمواجهة و إلا ستكون رهينة جيرانها من الدول الأقوى منها وهو الأمر الذي يعود دائما إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي [3]

وإلى جانب **كنيث والتز**فالواقعية الجديدة تضم عدد هائل من المفكرين أمثال**روبرجيرفيس،تشارلز جلازر،جاك شنا يدر ،ستيفن فار ايفيرا، روبيرت جيلبن، جون ميرشايمر، فريد زكريا** و غيرهم ،و كلهم يجمع بأنه في نظام الفوضى فان كل الدول لها وظائف متشابهة و لكنها تختلف من حيث الإمكانيات و القدرات و تتميز بالأنانية و السعي لضمان البقاء في حالة من فوضى النظام الدولي الذي يحفز نظام المساعدة الذاتية و تدفع نحو خلق نظام لتوازن القوة ، فالاكتفاء الذاتي هو ما يحفز الدولة نحو بناء قدرة تمكنها من إدارة شؤونهابنفسها ،طالما لا توجد سلطة عليا تتولى هذه المهمة ، أي من خلال اعتمادها فقط علىالوسائل التي باستطاعتها تشكيلها بنفسها [4]

أما بالنسبة **لباري بوزان** الذي اهتم بالجوانب غير العسكرية لمفهوم القوة ،فقد سلم بفوضوية النظام الدولي في كافة الأبعاد السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية و أن الدول هي الوحدات المسيطرة على اعتبار أنالأمن القومي هو القضية المركزية و التي تتنكر لكل سلطة سياسية عليا و هو ما براه

---

[1] صالح زياني،**مرتكزات عقيدة الامن القومي الجزائري بين الثبات و التحول**،مداخلة بملتقى علمي ورقلة ، 2012 ، ص 2

[2] أحمد ايدابير،**التعددية الاثنية و الامن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،السنة الجامعية 2011 2012 ، ص 63

[3] جيمس دورتي ، روبرت بالزتغراف،مرجع سابق، ص 68

[4] توفيق حكيمي ، مرجع سابق ص 17

بالأمر الذي يدفع بالتنافس وفق مبدأ الكل لنفسه أيضا،كما ميز بين نوعين من الأمن الضيق الذي ينحصر في الجوانب العسكرية و الأمن الواسع الذي يمتد إلى قضايا الاستقرار السياسي ، الاقتصادي و الاجتماعي للدولة في المستويين الداخلي و الخارجي[1].

ثالثا : نظرية المعضلة الأمنية

أو"**دوامة الأمن**" التي تحدث عنها **جون هرز** و الذي يعتبر أنأي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب و يحكمه مبدأ كل لنفسه ، لاتكون في مأمن من مخاطر هجوم دولة أخرى،بحيث تشعر بالتهديد ، و هو الأمر الذي يدفعها نحو الحصول على مزيد من القوة التي تحميها من أي عدوان محتمل و أيتأثير من قوة الدول الأخرى، و هو الأمر الذي بدوره يجعل الطرف الآخريشعر بمزيد من اللا امن و يدفعه للتأهبللأسوأ , ففي بيئة تنعدم فيها الثقة و الأمن بين الوحدات المتنافسة يكون هناك السعي نحو القوة في تواصل مستمر ، و يصبح الصراع من اجل القوة هو سيد الموقف بحيث نصبح أمام حلقة مفرغة للأمن و القوة ، تسعى فيها كل دولة لتطوير قدراتها العسكرية تحسبا لأي تهديد أو عدوان مسلح من دول أخرى،تعتبر أن هذا التحضير و التعزيز للقوة موجه ضدها ،بسبب أنه يستحيل التأكد من النوايا و المقاصد الحقيقية لهذه الدولة ،و هنا بالذات نكون أمام ما اسماه **جون هارز** بالمعضلة الأمنيةأو المأزق الأمني، فاستعدادات الدولة في بيئة يغلب عيها طابع اللايقين ،تفهم و تفسر على أنها سياسات عدوانية توجب اتخاذ التدابير الدفاعية كرد فعل من خلال انتهاج نفس السياسة التسلحية.

أما**جون بولدين** فيرى بأن الأمن الوطني هو عبارة عن هدف يتم تحقيقه بالوسائل العسكرية و غير العسكرية ،إلا انه على حد تعبيره ،فانه بسبب المأزق الأمني غالبا ما يتم التركيز على السياسة العسكرية[2] .

ويرى كل من **باري بوزان** و **روبرت اوزغود**أن التهديد باستخدام القوات المسلحة و استخدامها هي ابرز ملامح علاقات النظام الفوضوي و الذي يعتبر المهدد الأساسيللأمن،**فباريبوزان** يرىأن نشر الإمكانات العسكرية من طرف الدول يؤدي إلى ظهور نوعين من التهديد :

[1] توفيق صالح زياني ،مرجع سابق ،ص 288

[2] سليم قسوم ، مرجع سابق، ص 23.

_**النوعالأول**:يأتي من الأسلحة نفسها التي ينجر عنها معضلة الدفاع أو التناقض بين السعي للأمن العسكري و الأمن القومي و التي تأتي من الخوف من الحرب الذي تثيره طبيعة الوسائل العسكرية ،وهنا توجد طريقتين قد يكون فيها الدفاع و الأمن ضد بعضهما :

1_ لأن كلفة الدفاع تعرض أهدافالأمنالأخرإلى الخطر ،بحيث هناك علاقة عكسية بين الأمن،الإنفاق العسكري و التنمية , تماما مثلما قال **فهمي هويدي**بأنه " كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة اقل أمنا و أدنى تنمية ".

2_ مخاطر الدفاع تظهر أكثر ثقلا من التهديدات الدفاع أصلا لردعها ,

_**النوع الثاني**:يأتي من كون الأسلحة موجودة في أيدي فاعلين آخرين في النظام الدولي و الذي يؤدي إلى معضلة القوة _ الأمن،و التي تأتي من الخوف من الهزيمة ،والذي يثيره استخدام الوسائل العسكرية.

و كلاهما (معضلة الدفاع و معضلة الأمن ـ القوة) يعبران عن جوهر البعد العسكري لمشكلة الأمن القومي.

أما على المستوى الإقليمي فقد جاء **بوزان** بنموذج مصغر للفوضوية اسماه **مركب الأمن**و الذي يكون بين دولتين أساسيتينأوأكثر تشترك و تترابط هواجسها ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن النظر إلى امن دولة بمعزل عن امن الدول الأخرى[1].

وبالتالي فالتنافس المستمر بين الدول نحو القوة يكون وفق منطق اللعبة الصفرية و مأزقالأمن،لأن زيادة مستوى أمن الدولة "أ" يؤدي حتما إلى انخفاض مستوى أمن الدولة "ب" ،أين يضع التورط في سباق القوة بين الدول المتنافسة في دائرة مفرغة بحيث تعتقد أنالحل يكمن فقط في مزيد من التسلح.

و يضيف **بادوين** مصطلح **المأزق الأمني المجتمعي** الذي يعرفه بأنه :" تدني احتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة" ،أماأ**رنولد وولفر** الذي عمل على تطوير فكرة المعضلة الأمنية التي طرحها لأول مرة **جون هرز** في بداية الخمسينات ،فأنه يشيرإلى التنافس الذي يعتري كل سياسة دفاعية ،مؤكدا أن القوة لا تؤدي إلىالأمن و إنما تؤدي إلى نتائج عكسية ، حيث أن مجهودات الدولة "أ" في تحسين أمنها،قد يفهم انه متجه لإضعاف الدولة "ب" التي بدورها بإعادةتسليح نفسها تهدد الدولة "أ" و بالتالي

[1] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص ص 20 21

تجبر الدولة "ب" على تبني سياسة هجومية بالاعتماد على أسلحة متطورة و تبحث عن حلفاء و تحسن من أنظمتها الدفاعية[1].

فمن خلال كل ماسبق نستنتج أنتفسير ظاهرة التسلح يختلف من منظور لأخر و ذلك بحسب الطريقة التي يتناول بها كل منظور لهذهالظاهرة وكذلك بحسب مستويات التحليل و المتغيرات الخاصة بكل منظور و العديد من العوامل الأخرى ،وفي العلاقات الدولية التي نجد أن الطروحات الواقعية قد ركزت بقدر كبير على تسلح الدولة و التي كان لها تأثير كبير على تصورات و ادراكات صانعي قرارات الدول.

المطلب الثاني: النظريات الإستراتيجية لتسلحالدولة

على المستوى الاستراتيجي ظهرت العديد من النظريات المتعلقة بتسلح الدولة كنظرية سباق التسلح ،نظرية الردع ،نظرية المركب الصناعي و غيرها من النظريات التي تم تطبيقها وفق آليات محددة ومرتبطة بها، من أجل تحقيق السيطرة و الهيمنة في ظل الأوضاع المتوترة للنظام الدولي :

أولا: نظرية سباق التسلح

ترى هذه النظرية بأن علاقات الدول دائما تكون في تنافس مستمر نحو تطوير القدرات العسكرية ،وهو الأمر الذي يدخلها في نوع من سباق التسلح بهدف التفوق على القوى المنافسة ،وفق مبدأ البقاء للأقوى ،و هو الأمر الذي يعمل باتجاه رفع شدة التوتر في العلاقات بين الدول و التصعيد في هذا الجانب المتعلق بزيادة و تطوير نوعية الأسلحة ومصادر الطاقة والتقنية العسكرية ،و هو ما يدخل الدول في نزاع قائم على الخوف من نوايا استخدام هذه الأسلحة،الشيء الذي يتم لمسه من خلال سعي بعض الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل على اختلاف أنواعها، والتهديد باستخدامها[2]، و هو الأمر الذي يدفع ببعض الدول نحو خوض حروب وقائية كالحرب على العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها.

فبعض الدول تقوم بزيادة كميات الإنتاج،بغرض تعزيز ترسانتها من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ،من خلال إنتاجأنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل و التي تفوق حاجياتها الدفاعية حتى بعد نهاية

[1] رياض بوزرب، مرجع سابق , ص 28

[2] حسين عدنان السيد ، **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 90.

الحرب الباردة ،وذلكبالرغم من كل الاتفاقياتو المعاهدات الدولية المتعلقة بخفض التسلح لحماية و تعزيز السلم و الأمن الدوليين كاتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية.

ثانيا : نظرية الردع

ظهرت هذه النظرية و لعبت دورها على خلفية سباق التسلح النووي أثناء الحرب الباردة ، وذلك حينما فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في امتلاك سلاح نووي لردع الترسانة التقليدية للاتحاد السوفياتي التي كان بإمكانهاأن تصل إلى مختلف بقاع العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية،من خلال تكوين قدرة الرد على أي هجوم من قبل حلف وارسوا يستهدف أوروبا عن طريق الدفاع المباشر ، فالردع هو تعبير عن التهديد باستخدام القوة لتحقيق أمن الدولة و حلفائها أو منع الدول الأخرى من تنفيذ العمل العسكري الذي يهدد دولة معينة ، بمعنى آخر فالردع يستهدف :

1 _ تهديد الخصم باستخدام القوة ضده في حالة اتخاذ إجراء تصعيدي

2 _ إرغام الخصم بعدم استخدام القوة ، و إقناعه بالخسارة المؤكدة لضخامة و قدرة الدولة على تدمير قواته.

3 _ إقناع العدو بمبادرة سلمية والتعديل من سياسته العدوانية و دفعه نحو الصلح لتجنب الصدام بالأسلحة التقليدية أو غير التقليدية[1]

فللردع القدرة على التأثير الذي قد يختزل حرب أو حربين ،لسيماإذا ما صاحبه نوع من الدعاية ،و ذلك من خلال حشد عناصر القوات و التهديد بها و المناورة بالقوات و التي قد تفي بالغرض.

ثالثا : نظرية المركب الصناعي العسكري.

[1] إكرام بركان ،**النظريات الإستراتيجية للصراع الدولي** ، مقال الرابط الالكتروني تاريخ الاطلاع 13 افريل 2015
studies.aljazeera.net/reports/2008/201172119585875013 7.htm

و ترى هذه النظرية بضرورة إقامة مركبات صناعية عسكرية تضم كل من فئتي العسكريين و الصناعيين ،للعمل على زيادة الانتاج الحربي للمعدات و الذخيرة ،و ظهرت هذه النظرية بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الرئيس إيزنهاور،الذي ركز على ضرورة إقامة علاقات إستراتيجية بين وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) و كبرى الشركات الأمريكية الصناعية مثل **جينيرال موتورز** و **أي م ب**، بحيث طلب منها المساهمة في تطوير المؤسسة العسكرية تكنولوجيا و تنظيميا عبر ارتباط وظيفي بين القطاع المدني و قطاع الصناعات الحربية [1]

فاعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة القوة والتركيز على إنشاء مجمع عسكري حربي ،الذي يمكنها من تشكيل جيش منتشر في كل أنحاء العالم ولديه القوة لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وردع الاتحاد السوفيتي، وشمل هذا المجمع الصناعي الطائرات والسفن الحربية والأسلحة التقليدية ، فالولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى اكتشاف القنبلة الذرية واستخدامها ضد اليابان في قصف مدينتي هيروشيما وناكازاكي وحسم الحرب لصالحها[2] بسبب تطبيق تصورات هذه النضرية.

المطلب الثالث: مقاربات العلاقات الدولية المفسرة لظاهرة تسلح الدولة

أولا: المقاربة الجيوسياسية (تحليلات ايف لاكوست)

بالنسبة لمصطلح الجيوسياسة فان **رودولف شيليان** يعتبر أول من أتى به قبل تحوله إلى مقاربة نظرية ارتبط ظهورها بألمانيا النازية مع كل من **فريديريك رادزل** و **كارل هوسهوفر** إلى أن اختفت من الأوساط الأكاديمية إلى غاية السبعينات على يد **ايف لاكوست.**

وتنطلق المقاربة الجيوسياسية من الأقاليم القريبة التي تتواجد فيه الدولة و الذي يؤثر على حركتها السياسية التي ترى فيه موضع استقطاب ،لما ينطوي عليه من مميزات و خصائص تلبي طموحات و تطلعات السيطرة الإقليمية، ومن الناحية البنيوية تشكلالدولة وحدة التحليل الأساسية لهذه المقاربة بحيث تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة و مبتلعة أقاليم مجاورة لها حيوية و أهمية جيوسياسية معتبرة ،حيث أن أي قوة تتمكن من بسط نفوذها على هذا الإقليم تتمكن من إحراز السيطرة و الهيمنة الإقليمية،و هو الأمرالذي يؤدي إلى ظهور النزاعات و الحروب ،بسبب الرغبات

[1] عدنان السيد حسين ، مرجع سابق ،ص 105

[2] عيسى درويش،**ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية**، ص 30.الرابط الالكتروني.
www.darwishfoundation.org/atemplate.php

المتضاربة بين الدول ،للسيطرة على الأرض باعتبارها المحفز الرئيسي و الموجه للسلوك العدواني للدولة القومية ،و مفهوم الإقليم هنا لا يقتصر على مساحة محددة من الأرضإذ قد يكون مجالا بحريا،جويا ولسيما المضائق البحرية والواجهات البحرية و غيرها وهنا يختلف الجيوسياسين في ما إذا كان النفوذ الأرضي أهم من النفوذ البحري.

فالتحلييلالجيوسياسي يعتبر الدولة كائن حي متجذر في الأرض لان قوتها تكمن أساسا في سيطرتها على مجالها الجغرافي و عدم السماح لأي قوة أخرى من فرض نفسها عليه ، و ذلك لأنه و بحسب هذا التحليل فان الدول التي لا تتوسع و تزيد من قوتها باستمرار سوف هي دول معرضة للاندثار مثلها مثل الكائن الحي الذي يولد ، ينمو ثم يموت.

تحليلات ايف لاكوست

يعد ايف لاكوست الأب الروحي للمقاربة الجيوسياسة،و الذي يعرفها "بأنها دراسة مختلف أنماط التنافس حول الأقاليم و الشعوب القاطنة عليها" يرى انه لا يجب على الباحث أن يقف عند الظواهر في آنيتها ، بل يجب أن يضعها في سياق أوسع، فلمقاربة أي نزاع سواء داخل الدولة الواحدة، أو فيما بين الدول ،يجب ألا يكتفي الباحث باحتساب الكيلومترات المربعة أو عدد السكان أو حجم الترسانة العسكرية المتوفرة، بل يجب أن يدرس الفاعلين المتدخلين في هذا النزاع، و نظرتهم للعدو، انتماءاتهم الهوياتية، طرق تعاملهم مع الزمن والمكان و أساليب تصرفهم زمن السلم وزمن الحرب وهكذا.

فهذه المقاربة تستوجب دراسة موازين القوى على الأرض، مع التركيز على طبيعة التماثلات والتجاذبات الهوياتية المجتمعية، التي تتجاوز المؤسسات والحدود، ومستويات التوازن (أو اللاتوازن) الاقتصادي والعسكري وغيرها[1].

ثانيا: اقتراب الدور(RoleApproach) لظاهرة تسلح الدولة

[1] يحي اليحياوي،**مراجعة كتاب جيوسياسية الربيع العربي** ،مقال من موقع الجزيرة ، تاريخ الاطلاع،16 09 2014*studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm*

اقتراب الدور عبارة عن منهج تحليلي أكثر دقة و قدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد و المستويات و المضامين ،و تبيان أكثر المتغيرات أثرا و تحكما في عملية صياغة و أداء السياسة الخارجية للدولة ، فهومنهج تحليلي يعتمد على مجموعة من القواعد المنطقية و الأدوات التحليلية و المفاهيمية و منطق توافقي لفهم و تحليل السياسة الخارجية بمختلف مظاهرها ،كتقديم المساعدات ذات الطابع العسكري كنوع من الدبلوماسية الأمنية و غيرها ،فهو محدد هام لعلاقات الدولة تجاه عمقها الإقليمي كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية و الذي يتحدد بعناصر الصراع و الاستقرار التي تمثل عنصر القوة و التأثير في العمق الاستراتيجي ، و هو معطى جد مهم في علم الجغرافيا السياسية[1].

فالدور إذاهوأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة الذي يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة على المستوى الخارجي خلال فترة زمنية ،سعيا منها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ،كما يُعرّف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة[2].

إلا انه يمكن أن ينظر إلى الدور بقدر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي أو الاتجاه الذي يتطلبه ما يعرف بفجوة **القوة / الدور**، أي عدم توازن حاد بين القوة و الدور دون تكييف الدور و الذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى،**فدوران** يرى بأن الدور يشتمل على عدة اعتبارات ، كقدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمنللآخرينأو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي[3].

فمن خلال ما تم طرحه من تحليل نظري ،نستنتج أن مسلمة القوة في العلاقات الدولية قد تحولت من مجرد مؤشرات توضع جنبا إلى جنب لتحسب بها محصلة القوة العسكرية التي تمتلكها الدولة الى

---

[1] قوي بوحنية ،**الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقي** ،مقال من موقع مركز دراسات الجزيرة ، 2014 ،ص 2 الرابط الالكتروني , تاريخ الاطلاع 22 افريل 2015

studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm

[2] قوي بوحنية ، نفس المرجع.ص4

[3] قوي بوحنية ، نفس المرجع.ص5

جوانب عديدة من مكونات تلك القوة ،لتصبح عملية معقدة تتدخل فيها عوامل ثلاثة هي : القوة + القدرة + التأثير،إذ لم تعد هذه التحليلات تركز على حساب محصلة القوة لدولة ما على مؤشرات فيزيائية (قوة عسكرية ،سكان ،مساحة و تقدم تكنولوجي) بل أصبحت تركز على ما يصطلح على تسميته بقدرة الدولة على تحويل تلك المعطيات إلى قدرة تؤثر بها على الفاعلين الآخرين في ساحة العلاقات الدولية التي تتسم بتشابك و تعقد ما يجري فيها من تفاعلات جوارية، إقليمية و عالمية لترتب في سلم للقوى الدولية القائم على المنافسة و إرادة النزوع نحو القوة والهيمنة[1].

[1] قوي بوحنية،**مرجع ساق**, ص6.

الفصل الثاني

سياسات تسلح الجزائروالمغرب

(تحليل مقارن)

يتناول هذا الفصل من خلال مبحثينبالتحليل المقارن كل من سياسات التسلح للجزائر و المغرب من حيث الأسباب و المبررات نحو التسلح و العوامل المساعدة على التسلح بالاظافةإلىأهدف كل منهما ،لاسيما ما تعلق برغبة البلدين في أن تصبح الدولة الأقوى في المجال البحري في شمال إفريقياو التنافس على لعب دور الدولة الفاعل في الضفة الجنوبية للمتوسط و المنطقة المغاربية و منطقة الساحل من خلال التنافس محاولة استقطاب تأييد اكبر قدر ممكن من الدول في هذه الفضاءات لدعم مواقفهافي المبحث الأول.

وفي المبحث الثانيسنتناول تأثيرات البيئة الإقليمية و الدولية على سياسات تسلح الجزائر والمغرب من حيث نظرة البلدين لسياسات تسلحهما بالاظافةإلى رصد كل من موقف الدول المجاورة و بعض القوى العظمى من سباق تسلح البلدين.

المبحث الأول :سياسات التسلح للجزائر والمغرب : الأسباب , الإمكانيات و الأهداف.

طبقا للتقرير السنوي لـ"معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" فان الجزائر قد استأثرت بعشرين بالمئة من تجارة السلاح في القارة الأفريقية في عام 2014، و هو ما شكل علامة قوية على شدة السباق نحو التسلح في شمال القارة الإفريقية و ذلكمن خلال علاقاتهما مع كبار تجار الأسلحة في العالم،وذلك بالاعتماد على التحالفات القديمة الموروثة منذ الحرب الباردة ،فالجزائر التي تعودت على الأسلحة الروسيةقد جددت العهدمع روسيا ،فيما تستمر المغرب في التزود من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كماأنالجزائرقد توصلتعام 2007، إلى صفقة قيمتها 7.5 مليارات دولار لشراء 28 طائرة حربية من طراز سوخوي 30 أم كيو Su-30MK و36 مُقاتلة من طراز ميغ MiG-29SMT 29 و16 طائرة تدريب من طراز ياك 130، بالإضافة لـ300 دبابة من طراز تي 90 أس T-90S ورادارات وكميات أخرى من العتاد.

وشملت الصفقة أيضا ثمانية أنظمة صواريخ أرض جو من طراز تونغوسكي S-300 PMU Almaz-Anteiوتجديد 250 دبابة من طراز تي 72 وعدد غير معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز ميتيسوكورنت، بالإضافة الى القيام بأعمال صيانة للسفن الحربية الجزائرية روسية الصنعو السبب يعود بالدرجة الأولى إلى إلغاء روسيا لديون الجزائر التي تقدر بسبعة مليارات دولار[2].

كما كشف تصنيف لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن الجزائر تحتل المركز 17 عالميا في مجال الإنفاق العسكري التي تقدمت بها لعام 2014 قد بلغت 10.29 مليار دولا لتحتل بذلك المرتبة الأولى إفريقيا و المرتبة الثانية عربيا ، في حين صنف المغرب في المرتبة 38 عالميا و التي رفعت من ميزانية الامفاق العسكري ما نسبته 7 بالمئة عام 2013 برصدها لـ 31.3 مليار درهم مغربي حيث قامت المغرب بالتوقيع على صفقة لشراء 28 طائرة حربية أمريكية متطورة من طراز أف 16.[3]

[1] رشيد خشانة , تقرير سباق التسلح في المغرب العربي, من موقع مركز الجزيرة للدراسات ,تاريخ **الاطلاع** 23. 04 .2015
الرابط الالكتروني
www.hespress.com/politique/66322.html

[2] رشيد خشانة، نفس المرجع .

[3] محمد العربي المساري،**التسلح في المغرب والجزائر إلى أين ؟**،مقال رسالة الأطلس،العدد 337 ، 24 مارس 2001،ص 11

فكل هذه التقارير في تواصل مستمر لرصد لحالة التنافس القائم على الفعل و رد الفعل بين الجزائر و المغرب في سياساتهما التسلحيةو التي يتم تبريرها بأسباب عدة بغرض إخفاءأهدافها الحقيقية .

المطلب الأول: مبررات سياسات التسلح للجزائر والمغرب على المستويين الداخلي و الإقليمي.

لقد أصبحت الجزائر قوة محسوب لها في منطقة المغرب الكبير لأسباب عدة، أساسها موارد الطاقة ،القدرات العسكرية والموقع الاستراتيجي للجزائر،فهي منتج رئيسي للغاز والبترول في المنطقة، و الذي استثمر في بناء سياسة الدفاع الوطني، فالجزائر أصبحت بفضل هذه الموارد تمثل اكبر الدول الإفريقية في ميزانية الدفاع في إفريقيا، و هو ماجعلها تبني طموحات على تقوية معداتها وكذلك تبني إستراتيجية اكتساب الأسلحة الثقيلة لعمليات عسكرية نظامية موجهة للمنافس المغربي في ظل جيوسياسة الريادة في المنطقة المغاربية وشمال غرب القارة الإفريقية .

أماعملياتياو بالنظر إلى تاريخ القوات المسلحة الجزائرية يتبين انه لم يعرف عمليات عسكرية نظامية منذ حرب الرمال 1963 باستثناء بعض العمليات جو-جو ضد قوات الدفاع الاسرائيلي في حرب 1973 ، حيث لم تستخدم قواتها المسلحة في مسارح عمليات خارجية، أما داخليا فقوات الجيش الشعبي الوطني عرفت خبرة عملياتيةمعتبرة في مكافحة الإرهاب، وكذا بعض العمليات المشتركة، باعتبار أن الجزائر لا تملك خبرة على صعيد العمليات العسكرية الخارجية ، فتطوير هذا الدور لا يكون إلا بالدخول في شراكات إستراتيجية وتعاون ثنائي.

كما أنأحداث عين امناسالأخيرة التي خلفت 70 ضحية أجنبيةأوضحتالأخطار الجديدة عن اضطراب المنطقة وتأثيرات الأزمة في مالي ، وغياب المؤسسات في ليبيا، وتدهور الأمنعلى الحدود التونسية ، كلها خطوط مترابطة جعلت إستراتيجية الدفاع الجزائري تتبني رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،ورفض التدخل الدولي في شونها الداخلية ، بحيث تبنت الاعتماد الذاتي على نفسها من خلال اعتماد نفقات عسكرية كبيرةسخرت لها كل العوامل و المقومات التي تمتلكها.

أولا : مبررات تسلح الجزائر على المستوى الداخلي و الإقليمي

01 _ على المستوى الداخلي : (إستراتيجيةالأمن و الدفاع الوطني)

تسعى الجزائر من خلال بنا أهبة الاستعداد الدفاعي المتكامل من خلال تسليح قواتها إلى ضمان امن و راحة المواطنين و ممتلكاتهم ضد كل أنواع التهديد الداخلي و الخارجي و كذلك لضمان تكريس الشفافية و العدالة للوصول إلى فرص التنمية عبر كافة الإقليم الذي يعتبر المكسب الطبيعي للشعب و مصدر ثرواته الطبيعية التي تضمن له مستوى معيشي يحفظ كرامته و الذي ينبغي حمايته من كل الأطماع التوسعية و أعمال العدوان[1].

إذ تبقى حماية المواطنين في الداخل و الخارج من اختصاص قوات الأمن و الدرك الوطنيين، بالإضافة إلى أسلاك أخرى تتمتع بصفة الضبطية القضائية مثل الجمارك و حرس الغابات و حرس الحدود و حرس السواحل،و ذلك باتخاذ كافة التدابير و تنفيذ قوانين الجمهورية بالاعتماد على كل الوسائل و الهياكل التي تسمح بضبط الأمن.

في حين يتولى الجيش الوطني الشعبي حماية الإقليم في كافة مجالاته الجوية ،البرية و البحرية (حرمة الإقليم) ،عبر تعبئة كافة الموارد المادية والبشرية التي تشارك في بناء القوات المسلحة .

أي تقوم تحضير كافة الوسائل و المعدات و تشكيلات مختلف الأسلحة اللازمة لهذه القوات عبرالنشاط التجاري الدولي ،بإبرام صفقات ومعاهدات التسلح لحماية المصالحالحيوية والتي يتم استخدامها دائما كآخروسيلة بعد فشل كافة إجراءات التسوية الدبلوماسية[2]لتوفير الاستقرار و حماية الدستور و كل القوانين المنبثقة منه.

بالاظافةتأمين الحدود،إذ و منذ 2011 ، دفاعيا قامت الجزائر بنشر 7000 دركي على الحدود الليبية، و 20000 عسكري في المنطقتين الرابعة و السادسة.

وفي 2012 تم على الحدود المالية والليبية والنيجرية وضع 30 قاعدة للدرك جديدة، وقاعدة عسكرية جوية بمهام تغطية فعالة للمناطق الصحراوية ما بين الحدود ، وكذلك تم اعتماد 3000 عسكري تم اعتمادهم للتواجد في القواعد العسكرية القائمة.

[1] المواد 24 ،25 مندستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

[2] المادة 25 ،تنتضم الطاقة الدفاعية للامة ، و دعمها ، وتطويرها ،حول الجيش الوطني الشعبي ، تتمثل المهمة الدائمة في المحافظة على الاستقلال الوطني ، و الدفاع عن السيادة الوطنية . كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد و سلامتها الترابية و حماية مجالها البري و الجوي و مختلف مناطق أملاكها البحرية .

كما انه و منذ 2013 تم تأمين المنطقة الحدودية مع تونس في جبال الشعانبي لمواجهة التهديد الإرهابي، حيث تم وضع خطة عملياتية أمنية تم على إثرها إنشاء لجنة التعاون العسكري للاستعلام المشترك حول الإرهاب والشبكات الإجرامية ، وتم زرع 80 نقطة مراقبة على خط حدودي مشترك قدر ب 956 كلم بتجنيد 60000 مجند[1].

و بالتالي فطول الحدود كافي للجزائر بإعداد قوة متنوعة النظم لمراقبة كل التحركات الحدودية المختلفة .

ب _على المستوى الإقليمي :

كما أن تزويد القوات و تحديثها يكون بصفة مستمرة تماشيا أيضا مع تطورات الأوضاعالأمنية السائدة على المستوى الإقليميو الدولي لاستعمالها من قبل القوات لمواجهة التهديدات المباشرة كالعدوان المباشر و غير المباشرة كالتهديدات الارهابية حيث تتدخل في عمليات إخلاء رعاياها القاطنة خارج أوطانها من مناطق الأزمات،و كذالك لحماية كل ما يتعلق بخطوط المواصلات من الممرات البحرية.

فعلى غرار معظم الدول تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة , أين تنوعت التهديدات بين المستوى العسكري ،السياسي الاقتصادي،المجتمعي،الثقافي و البيئي ،و هو ما فرض عليها التعامل مع كل هذه الأنواع و الاستعداد لها على حسب طبيعتها و حجمها , بداية بالتهديدات المباشرة لأمنها القومي ،وخاصة ما تعلقبقضية الصحراء الغربية و المطالب الترابية للمغرب،و حالة النزاع بين الحكومة المالية و حركت التمرد للطوارق التي تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ لاتقاء هجمات القوات المالية ضدها ،و التهديدات غير المباشرة كالنزاع العربي الإسرائيلي والمتعلق بالعداء مع هذا الكيان الذي لا تعترف به و الذي يمكن ان يشكل تهديدا لها في المستقبل , دون أن ننسى التهديد المرتبط بالإرهاب الذي

وصل حد التهديد بكيان الدولة و وجودها [2]،لاسيما مع تمدد تنظيم "داعش" نحو شمال إفريقيا بعد الازمة الليبية و عدم الاستقرار في تونس ،أينأشرفت جماعة أنصار الشريعة حسب ما كشفت التقارير الأمنية التونسية على اجتماعات مع تنظيم "داعش"لتأسيس ما يسمى بـ "دامس" الدولة

[1] صالح زياني، مرجع سابق ، ص 5

[2] صالح زياني، مرجع سابق ، ص 6

الإسلامية في المغرب الإسلامي و التي تتخذ من ليبيا مركزا للقيادة و كمحور لقوس تصدير الأزمات نحو الجزائر وغيرها [1].

اظافةإلى أن دول الحزام الأمنيللجزائر تشهد حالة من اللاستقرار كليبيا ،مالي ،موريتانيا و تشاد وهو ما تسبب تدفق اللاجئين من هذه البلدان و انتشار فوضى السلاح و الجريمة و غيرها في المناطق الحدودية ,لاسيما بوجود جار كالمغرب الذي لا يعترف بالحدود وله أطماع توسعية ومطالب ترابية و يعمل على أن يكون دولة كمصدر تهديد للطاقة البشرية عبر ترويجه للمحذرات و الجدول التالي يبين انشغالات الدائرة الأمنية الأولى للجزائر :

الرقم	الدولة	المشاكل
01	المغرب	الحدود , احتلال الصحراء الغربية,دولةمخذرات,تسلح,دعاية و تشويه سمعة, نظرة عدائية
02	الصحراء الغربية	إقليممحتل , مشردين, أجوا حرب
03	موريطانيا	اعتراف باسرائيل ,
04	مالي والنيجر	لا استقرار, أزمةالطوارق ,إرهاب, إجرام مشردين
05	ليبيا	حدود , فوضى سلاح , انهيار دولة ,
06	تونس	الحد البحري,

المصدر: رشيد بن ساسي الجزائر و الاستراتيجية العسكرية محاضرات 2014

فكل ماتم جرده من تهديدات كفيل بتبرير سياسات تسلح الجزائر من حيث النوع و الكم .

ثانيا : مبررات تسلح المغرب على المستوى الداخلي و الإقليمي

01 _ على المستوى الداخلي :

كأي دولة مستقلة تبحث المملكة المغربية للحفاظ على استقلالها و سيادتها الغير مكتملة من خلال الاحتلال الاسباني لمدينتي سبتة و مليلة ، وذلكمن خلال بناء قدرات دفاعية تمكنه من الصمود أمام أي عدوان خارجي،لاسيما هاجس الأمن المفتعلحيال الجزائر التي يعتبرها المغرب في خطاباته السياسية بعدو الوحدة الوطنية رغم أنها لم تشكل أبدافي تاريخها مصدر قلق لجيرانها تصف المغرب بالجار الشقيق.

[1] حسين بهاز ، **تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام "داعش"** ،مداخلة بعنوان التحديات الامنية و التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية , الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمة ،جامعة ورقلة ، 2014 ، ص 14 .

كما أن إبرام الجزائر لاتفق الشراكة الاستراتيجي مع روسيا عام 2001 و الذي جاء متأخرا نتيجة الأوضاع المتردية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات شكل مصدر قلق بالنسلةللمغربقام بتصعيد وتيرةالتسلحيةكرد فعل.

إذ استطاع المغرب من خلال عمل دبلوماسي إقناعبعض القوى العظمىعن طريق تشويه الصورة الحقيقية للجزائر بأنها بلد الإرهاب و أنهاأصبحت مصدر قلق لجيرانها بعد التوجه شرقا نحو الاتحاد السوفياتي للتسلح ضد المغرب و حلفائه ،في ادعاء مغرض للحصول على المساعدات العسكرية من الغرب لخلق توازن القوى مع الجزائر.

02 _ على المستوى الإقليمي :

ورد في مذكرات السفير المغربي لدى الأردن محمد التازي انه خلال التحرك الحاسم في الصحراء الغربية عام 1976 اقترضت المغرب طائرات للتدخل السريع من الأردن ريثما يتوصل بطائرات كان قد طلبها من السوق الأمريكية ،لان الجيش الملكي كان مفتقرا إلى الحد الأدنى من المقومات العسكرية و التي يصفها بحالة الحرج ،و هو ما أكده الملك المغربي الحسن الثاني علانية حين قال بان " المغرب لم يكن يسعى أبدا بان تكون له قوات مسلحة قوية ،و انه فضل دائما الاستثمار في الفلاحة و التعليم و الصناعات الخفيفة "

و بعد مشاركة المغرب في حرب أكتوبر عادت القوات الملكية تاركة عتادها في سيناء و الجولان و هو ما يبرر الطابع السلمي في المسيرة الخضراء على حد ادعاءات الملك المغربي التي تم من خلالها احتلال الصحراء الغربية.

لذا فإنأول ما يدفع المغرب نحو التسلح على المستوى الإقليمي هو نزاعها الدائم و القائم على التوسع الجغرافي و عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار و الإيمان بخرافات المغرب الكبير لعلال الفاسي الذي يظم اقاليم واسعة من غرب الجزائر لمدينتي بشار و تندوف ،تماما مثل سياسات الدول الاستعمارية التي تسعى للتوسع على حساب جيرانها.

بالاظافة إلى التهديدات العسكرية التي تطلقها جبهة البوليساريو بين الحين و الأخر بالعودة إلى حمل السلاح كلها عوامل من شانها أن تبقي المغرب في أتم الجاهزية للمواجهة من خلال رفع أهبة القتال في درجتها القصوى ، عبر تعبئة كافة موارد الأمة استعدادا لأي نزاع مسلح.

و على العموم فان سياسات التسلح المستمر بالنسبة للجزائر و المغرب ،تعد أمر ضروري بسبب تقادم الأسلحة ،واستمرار خلاف البلدين حول قضية الصحراءو مشكلة الحدود[1]

المطلب الثاني: القدرات العسكرية للجزائر والمغرب و العوامل المساعدة لها

أولا _ القدرات العسكرية للجزائر و العوامل المساعدة لها:

1 _ العوامل المساعدة لتسلح الجزائر.

1_1_ الموقع الجغرافي : تعد الجغرافيا بدورها عاملا مهما بالنسبة للدولة ،فالجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجيةهامة بتوسطها لكافة الدول المغاربية و إطلالها على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط و تماسها الجنوبي مع عدة دول افريقية من جهة لكنها تشكل مصدر انكشاف على عدة جبهات من جهة أخرى هي النقطة التي جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جبهات[2]

1-2 _ شساعة المساحة :إنشساعة المساحة والمقدرة بـ:**2.381.741** كيلومتر مربعأهلتها للانتماء إلى مجالات جغرافية مختلفة بحيث توسطت المغرب العربي من خلال ملامسة كافة أقطارهفضلا عن شريطها البحري , و ذلك على النحو التالي:

طول الحدود الجزائرية بالكلم	
الحدود الجزائرية التونسية	965

[1] رشيد خشانة، مرجع سابق .ص 2

[2] صالح زياني : مرجع سابق , ص 4.

الحدود الجزائرية الليبية	982
الحدود الجزائرية النيجيرية	956
الحدود الجزائرية المالية	1376
الحدود الجزائرية الصحراوية الغربية	42
الحدود الجزائرية المغربية	1559
الحدودالجزائرية الموريتانية	463
الشيرط الساحلي للجزائر	1200
مجموع طول الحدود الجزائرية	7543

المصدر : مجلةشؤون الاوسط العدد 143[1]

1-3 _ العمق الاستراتيجي: هو المنطقة الجغرافية أو المسافة التي تفصل بين الجيوش المتحاربة،و هو يقاس بالوقت المستغرق في قطع المسافات بين الجيوش المتحاربة ،و الذي يتأثر بطبيعة الأرض و مدى سهولة الاتصال بين أجزائها من حيث شبكات النقل المختلفة ويتيح للدولة إمكانية المناورة في القتال و اعتادت تنظيم القوات من خلال الانسحاب التكتيكي داخل أراضيها،كما يتيح لها نقل السكان و ترحيلهم بعيدا عن ميدان المعارك ،ويقاس حجم العمق الاستراتيجي للدولة عن طريق قياس معامل انحراف شكل الدولة الدائري ،و الذي يمكن استخراجه عن طريق تطبيق المعادلة التالية :

طول حدود الدولة مقسوما على مساحة الدولة في شكلها الدائري X 100

فالجزائر تعد في المرتبة الثانيةإفريقيابعد السودان قبل تقسيمها،و الأولى مغاربيابعمق جغرافي قدره 870.9 كلم [2]

1-4 _ الواجهة البحرية و القرب أوربا و المنافذ البحرية : فالشريط الساحلي الممتد على مسافة 12000 كلم يشكل واجهة متوسطية هامة للجزائريتيح لها التواصل مع الضفة الشمالية للمتوسط و الدخول في شراكات اقتصادية سياسية وعسكرية.

[1] منصور لخضاري ،**المحددات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**،مجلةشؤون الاوسط ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،**العدد** 143 ،بيروت ،2012 ،ص 7

[2] قاسم محمد الدويكات،**العمق الاستراتيجي** ،كلية الدفاع الملكية الأردنية،الأردن،2012 ،ص 4

1-5 _ تعدد التضاريس و تنوعها : تحتوي جغرافية الجزائر كل من سلسلتي الأطلسالتلي و الأطلس الصحراوي في امتداد من الشرق نحو الغرب بحيث يعتبر عامل قوة بالنسبة للدفاع بالاستناد لها لصد أي هجوم تماثلي في حالة صد أي عدوان من أي دولة إلا انه شكل و لسنوات طويلة ملجأ للجماعات الإرهابية ما صعب الأمر على القوات المسلحة في القضاء عليها.

1-6 _ موارد معتبرة (النفط و الغاز) : يعتبر النفط أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة عموما وموازنة الدفاع بشكل خاص ، فالجزائر استغلت الطفرة النفطية التي شهدت ارتفاع أسعارهلإبرام صفقات و اتفاقات إستراتيجية في مجال التسلح و تنويع مصادره بين روسيا ، الولايات المتحدة الأمريكيةوغيرها.

1-7 _ موروث تاريخي:بدأت الجزائر في تعزيز و تحسين مؤسستها الأمنية و العسكرية منذ السنوات الأولى للاستقلال من حيث بناء المؤسسات و الهياكل و هو ما جاء على لسان العميد عبد الحميد غريس حين قال : "بان المؤسسة العسكرية شهدت مراحل عديدة في عجلة التطور منذ حرب التحرير الوطنية إلى يومنا هذا".

1-8 _ قدرات بشرية شابة : نمو ديموغرافي مرتفع إذ بلغ عدد المواليد خلال سنة 2014 وحدها المليون نسمة و الذي بلغ عدد السكان فيها الأربعون مليون نسمة خلال السنة الماضية (2014) بنسبة شبانية فاقت 75 بالمئة كما هو مبين في الشكل أدناه.

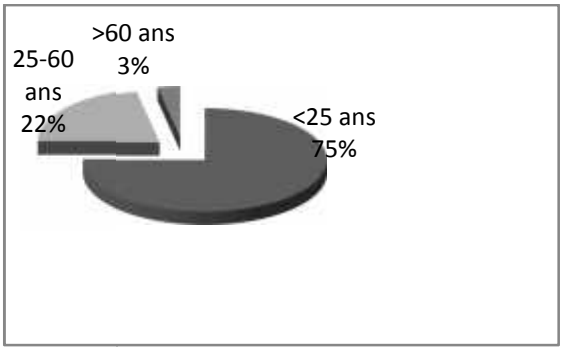

"شكل يمثل نسب الفئات العمرية للشعب الجزائري"

المصدر : الرابط الالكتروني https://www.linkedin.com/pub/...aida-ammour/45

2 _ القدرات العسكرية للجزائر :

بدأت الجزائر في تعزيز و تحسين مؤسستها الأمنية و العسكرية منذ السنوات الأولى للاستقلال من حيث بناء المؤسسات و الهياكل و هو ما جاء على لسان العميد عبد الحميد غريس حين قال : بأن المؤسسة العسكرية شهدت مراحل عديدة في عجلة التطور منذ حرب التحرير الوطنية إلى يومنا هذا" و ذلك ما ترجم عن طريق التدعيم و التطوير المستمر على مستوى التنظيمي و التجهيزي و التموين :

2-1_ على المستوى التنظيمي:

2-1-1 _تم تقسيم الإقليم الجزائري لشساعتهإلى(07) سبعة نواحي عسكرية،وهذا ما يسمح بالتغطية الشاملة لكل الرقعة الجغرافية وذلك على النحو التالي :

في جويلية 2012 تم مراجعة تنظيم الدفاع الإقليمي من خلال تأسيس منطقتين عسكريتين جديدتين هما :

الأولى مرتبطة بالمنطقة الرابعة (ورقلة) باعتبارها منطقة حيوية وكذلك الاعتداء الانتحاري على ثكنة درك في جوان 2012).

الثانية مرتبطة بالمنطقة السادسة (تمنراست) تحتضن لجنة الأركان المشتركة العملياتية،مهمتهما الأساسية هي مراقبة الحدود باعتماد نظام مراقبة الكتروني، تأمين الحقول الغازية والنفطية.

و في جويلية 2013 أسست السلطات العسكرية المنطقة العسكرية السابعة في منطقة إليزي لمراقبة الحدود الجزائرية الليبية.

كما تم توجيه أكثر من 30000 عسكري لمراقبة الحدود، كما تم تأسيس هياكل قاعدية جديدة لقوات الأمن على جوار الحقول النفطية والغازية في حاسي مسعود (ورقلة)،Tin FouyéTabankort بعين أمناص، وبأدرار[1]وهو ماتوضحه الخريطة التالية :

[1]**Aïda Ammour**, Évolution de l'Armée Algérienne.Algeri network .26 juin 2014 .https://www.linkedin.com/pub/...aida-ammour/45

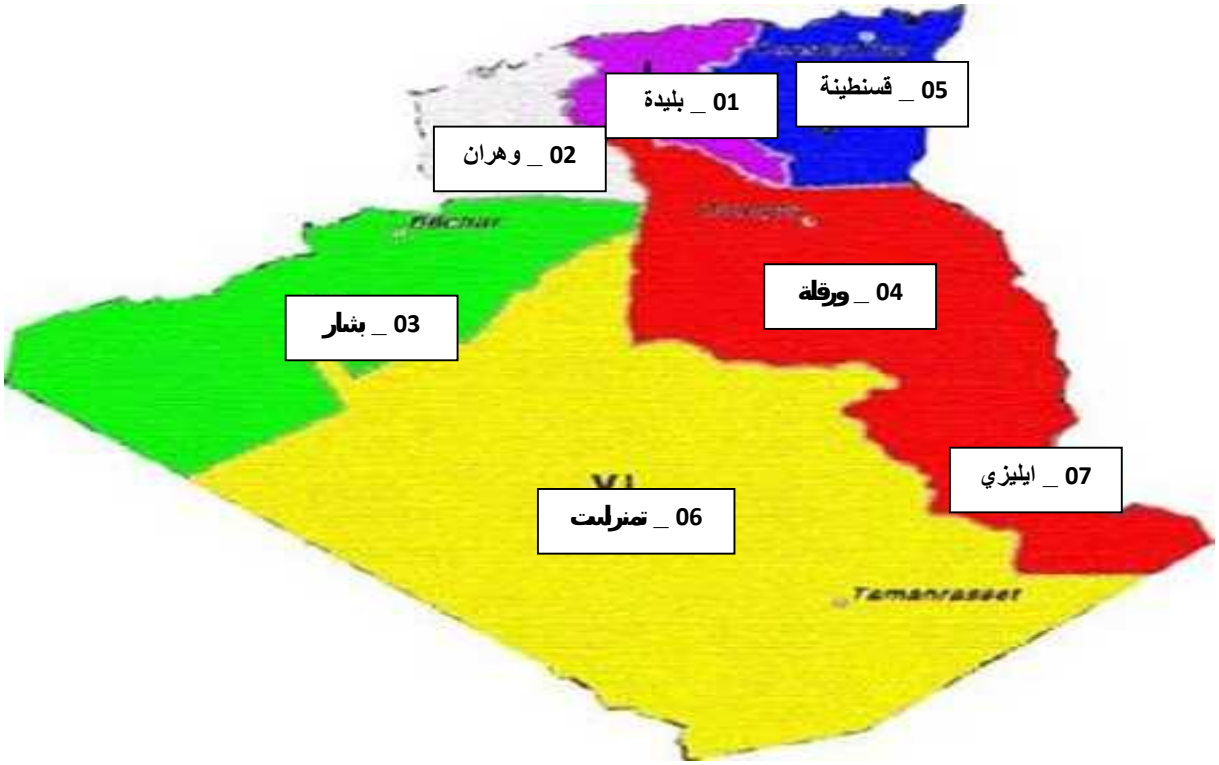

Source: http://fr.wikipedia.org/wiki/Arm%C3%A9e_nationale_populaire_(Algérie)

2-1-2_إنشاء مديريات مختلفة للإسناد و كذا الهياكل التكوينية .

2-1-3_إنشاء مديريات أسلحة القتال ،القوات الجوية و البحرية.

2-1-4_تأسيس الخدمة الوطنية في 18 فيفري 1969 .

2-1-5_إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي سنة 1948 .

2-1-6_إنشاء قيادات القوات البرية ،الجوية و البحرية عام 1986 و قيادات قوات الدفاع الجوي عن الإقليم في ديسمبر 1988[1].

2-1-7_إنشاء الوحدات القتالية الكبرى.

2-1-8_إنشاء مركز قيادة و تنسيق عمليات مكافحة التخريب:و يتكون من وحدات القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي و عناصر الأمن العسكري و الذي ضم ثلاث كتائب من المضللين و فوج من الشرطة العسكرية و وحدة الاستعلامات و وحدة التدخل السريع للدرك الوطني،وما يميز هذه المؤسسة انها مشتركة بين الجيش الشرطة و الدرك الوطني[2] .

[1] فارس لونيس ، **الحرب الجزائرية على الإرهاب: جهود عسكرية في مواجهة عراقيل وطنية و أجنبية** ، جامعة بومرداس ،الجزائر ،2012 ، ص 13 .

[2] فارس لونيس ،نفس المرجع ، ص 13 .

2-2 _ على مستوى التجهيز :

2-2-1 _الإنفاق العسكري الجزائري :

في منطقة المغربالعربي تعتبر الجزائر الرائدة على مستوى الانفاق العسكري بما يعادل 54 بالمائة من إجمالي النفقات العسكرية المغاربية ، انطلاقا من الفترة 2003 إلىغاية يومنا هذا.

وفي الفترة الأخيرةأصبحت هذه النفقات توجه إلى تحديث واحترافية القوات المسلحة باستبدال المعدات الروسية غير القابلة للاستخدام، ونحوالتجسيد الميداني لبرنامج تكوين وتدريب القواتر . وفيما يخص السنة المالية 2013 فقانون المالية خصص ما مقداره 19.4 مليار دولار لقطاع الدفاع لأهداف تحديث القوات المسلحة، وهذه الميزانية توضح نمو ب 14.2 بالمائة مقارنة بالأعوام الفارطة والتي استهدفت شراء معدات جديدة للجيش، الطيران والبحرية والجدول التالي يوضح النفقات العسكرية للجزائر بين عامي 2003 ،2012 .

السنة المالية	قيمة النفقات بالمليون دولار	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي
2003	2 206	3,3
2004	2 802	3,3
2005	2 925	2,8
2006	3 094	2,6
2007	3946	2,9
2008	5172	3,8
2009	5281	3,8
2010	5671	3,5
2011	8652	4,4
2012	9325	4,8

Source : SIPRI portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-search

فمن خلال الجدول يتبين أن مخصصات النفاق العسكري في وتيرة متزايدة باستمرار و الذي يمكن إرجاعهإلى عاملين أساسيين هما:

_ العامل الأول: يتمثل في الحالة الطبيعية لارتفاع حجم نشاط المؤسسة العسكرية و تطورها

_ والعامل الثاني: يعود إلى الطفرة التي شهدتها أسعار النفط والتي تم استغلالها في تحديث و تطوير المؤسسة العسكرية

فالجزائر تولي أهمية بالغة للجانب الأمني باعتباره القاعدة الأساسية لكل تنمية محلية و هو ما يظهر في نسب تطور الاعتماد المخصصة للدفاع بالمقارنة مع نسب الاعتماد المالي في القطاعات الأخرى بين عامي 2010 و 2013 و المبينة في الجدول أدناه :

ميزانية	2010	2011	2012	2013
الدفاع	14,8	15,04	15,69	19,04
الداخلية	13,6	12,21	13,5	13,06
الشؤون الخارجية	1	0,8	0,6	0,7
التربية و التعليم	13,7	16,5	11,81	14,49
الصحة	6,8	6,63	8,71	7,07
التعليم العالي	6,11	6,19	6,01	6,1

Source : SIPRI portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-search

تم استغلال الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات المعتبرة سياسات التسلح من خلال إبرام صفقات مع العديد من الشركاء و ذلك على النحو التالي :

2-2-2_ سياسة صفقات التسلح للجزائر:

دائما كانت سياسات التسلح الجزائرية مرتبطة بنوع و حجم التهديدات و المتمثلة في تهديدات دول الجور و التهديدات الإرهابية للجماعات الإسلامية المتطرفة وغيرها[1].

ولأجل ذلك تبنت مسار التعاون مع العديد من الشركاء الصناعيين، التجاريين والتكنولوجيين، بإبرام العديد من الاتفاقيات والعقود موقعة بين شركات الدفاع الحكومية الجزائرية والمؤسسات الدولية من خلال سياسة تسلح قائمة على 05أربعة محاور هي:

2-2-2-1الشراكة الإستراتيجية مع روسيا : تبقى روسيا شريكا رئيسيا للجزائر التي بدورها تبقى ثامن دولة تشتري الأسلحة الروسية وهي النسبة التي تمثل 13% من مبيعات الأسلحة الروسية وأهم هذه الصفقات :

1 _ 44 طائرة مقاتلة من نوع Su-30MKA,

2 _ غواصتين من نوع sous-marins Project-636

3 _ S-300PMU-2 systèmes de missiles surface-air

4 _ 85 دبابات من نوع T-90S

5 _ نظام دفاع جوي من نوع S-300 PMU2

[1]Martina LAGATTA et autre:notethématique**, L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahe**l,Département thématique, Direction générale des politiques externes. Pp 1_2

ويمكن القول إن ما شجع الجزائر على استمرار التزود بالسلاح من روسيا هو الخطوة التي أقدمت عليها موسكو بإلغاء الديون ، والتي تُقدر بسبعة مليارات دولار[1].

2-2-2-2تنويع مصادر الحصول على الاسلحة للجزائر:

خلال السنوات الأخيرةأصبحت الجزائر تنوع من استراتيجياتها التسلحية من خلال التقرب من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي،وفي الوقت نفسه تعتمد على إستراتيجية الشراكة الصناعية لتطوير صناعة التسليح محليا، كما ازداد تعامل سوق سلاحها أكثر بالشريكين الروسي والصينيوذلك على النحو التالي :

01 **الولايات المتحدة الأمريكية** :حيث تزودت منها بـ :

1 _مركبات لجميع التضاريسvéhicules tout terrain

2_ نظام مراقبة رادارية للحدود ,Northrop Grumman

3_8 طائرات نقل من نوع Lockheed C-130

4_نظام المراقبة الجوية للاتصالات .Harris

5_المخابرات الأمريكيةمنحتأيضا قمر صناعي للرصد العسكري

Exelis (ITT Corporation) لمراقبة نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل[2].

ب ألمانيا:

1 _فرقاطتين من نوع ,ThyssenKrupp Marine Systems

2 _ 06 مروحيات مضادة للغواصات من نوع Agusta Westland

3 _ 54 مركبات عسكرية من نوع Fuchs

4 _ تكوين ضباط جزائريين من طرف البحرية الألمانية 2013- 2017.

5 _ منح معدات الكترونية لحراس الشواطئ.

6 _ في مارس 2011 تم توقيع اتفاقيات مع الشركات الألمانية Daimler, Deutsch AG et

[1]رشيد خشانة : **تقرير سباق التسلح في المغرب العربي** , موقع الكتروني ,تاريخ الاطلاع 29 /03 / 2015 .
studies.aljazeera.net/bookrevision/2014/

[2]AïdaAmmour ;op.cit , no p.

MTU Friedrischshafenلانجاز ثلاث مصانع لسيارات الصناعية موجهة لوحدات الجيش في رويبة[1].

كما استعانت الجزائر بدول أوربية و مختلفة في :

1) في 2011 الجزائر طلبت الحصول على منصة بحرية للهبوط الأفقي البحري plateforme navale de débarquement à Horizon Naval SystemiNavali لنقل الفرق البحرية والمركبات المجهزة بمركبات الهبوط مع حوض وجسور الهبوط لطائرات الهيلوكوبتير.

وفي ميدان الدفاع المدني تم اكتساب مقطورات الإنقاذ في أعالي البحار remorqueurs de sauvetage en haute mer

2) تم ترميم وتسليح فرقاطتين قديمتين مع vieilles frégates par Navantia

3) في نوفمبر 2011 اتفاقية مع الشركة الصربية Yugoimport لإنشاء ثلاث مصانع لإنتاجالأسلحة الفردية، بمبلغ قدر ب 400 مليون دولار

4) اكتساب ثلاث فرقاطات من نوع F-22A

و في مارس 2011 تم توقيع اتفاقيات مع الشركة AnbarInvestmentsFund التابعة للإمارات العربية ، لانجاز ثلاث مصانع للمركبات الصناعية موجهة لوحدات الجيش في رويبة.

أما في نوفمبر 2012 فقد أبرمت اتفاقية أخرى بين شركة المجمع من أجل ترقية الصناعة الميكانيكية (EPIC-GPIM) ومجموعة توازن الإماراتيةلإنشاء شركة مختلطة في خنشلة لصناعة المركبات المدرعة .

وفي سبتمبر 2012 تم إبرام اتفاقية مشتركة بين الشركة الوطنية الجزائرية للسيارات الصناعية (SNVI) و Mercedes-Benzلإنتاج عتاد النقل من مصانع روبية وتيارت[2].

2-2-2-3 سياسة اتفاقيات التسوية فيما يخص الدفاع :

تكون قادرة على جذب الشركات الدولية لرفع قدرات الإنتاج الداخلي للعتاد العسكري.

2-2-2-4أولوية التحولات التكنولوجية:

[1]ibidno p .

[2]AïdaAmmour ;op.cit , no p.

من خلال شراء المعدات المتكيفة مع المهام الجديدة للقوات المسلحة كأنظمة المراقبة الالكترونية للحدود. فلقد نادت الجزائر إلى شراء طائرات بدون طيار هجومية، معدات مراقبة الأرض، غواصات ، السفن البرمائية ، بنى تحتية لترسانات بحرية، طائرات مقاتلة، المركبات المدرعة، المروحيات المقاتلةو غيرها

وفي نهاية 2012 أطلقت الجزائر مناقصة لاكتساب، تطوير ، وتجسيد عملي لنظام مراقبة متطور للحدودواقتناء المعدات التقنية المتطورة تكنولوجيا في مجال وسائل الإعلام و التي تمكن من إظهار المؤسسة العسكرية بمظهرها اللائق من إظهار القوة و التنظيم و جاهزية و تكوين الأفراد لدى الرأي العام المحلي (ثقة الشعب و رضا الجمهور) ،العالمي و الإقليمي لتشكيل صورة ذهنية جيدة من جهة و الرد على كل دعاية مغرضة تستهدف تشويهها و زعزعت استقرارها من جهة أخرى[1]كما قامت باقتناء الوسائل العسكريةالمتعلقة بمكافحة الإرهاب.

2-2-2-5التصنيع المحلي:

حيث حصلت الجزائر على تراخيص بصناعة اغلب الأسلحة الروسية مثل المسدسات و الرشاشات و القاذفات من قبل مؤسسة البناء الميكانيكية بخنشلة و صناعة بعض الطائرات الخفيفة و الطائرات بدون طيارمن قبل مؤسسة بناء الطائرات بطفراوي بوهران و الزوارق البحرية بقاعدة المرسى الكبير بذات الولاية و بالشراكة مع الماني تصنع الجزائر جملة من المدرعات و العربات و المحركات[2]

2 -3_ على المستوى البشري :

2-3-1_ الجيش الشعبي الوطني :يضم أكثر من 140 ألف عضو نشط و 100 ألف من الاحتياط و ذلك على النحو التالي :

2-3-2القوات البرية:و تضم147000 عسكري، 80000 بتكوين عسكريو 150000 احتياطي أقل من 50 سنة.

2-3-3_القوات الجوية : تضم 14000 عسكري يتوزعون على 15 قاعدة عسكرية و التي تساهم في الدفاع عن المجال الجوي الوطني و مساعدة القوات بالتغطية الجوية و الدعم و الإسناد لباقي القوات.

---

[1]بن دريس أحمد ،**الاتصال و الاعلام و اهميتهما في تحسين صورة المؤسسة العسكرية الجزائرية** ,جامعة وهران,2014 ص2

[2]وكيبيديا الموسوعة الحرة ،**الجيش الوطني الشعبي الجزائري** , تاريخ الاطلاع 08 /05 /2015.

ar.wikipedia.org/wiki/

2-3-4_ القوات البحرية :التي تضم 6000 رجل يقومون بحماية المشارف البحرية والدفاع عن المجال البحري الوطني و حماية كافة المصالح البحرية الوطنية.

2-3-5_قوات الدفاع الجوي على الإقليم : و من بين مهامها الأساسية هوالحفاظ على السيادة الوطنية في كل الأحوال و منع استعمال الفضاء الجوي الوطني من طرف أي معتدي محتمل وكشف و تقييم كل تهديد موجه ضد التراب الوطني و ضمان نشر الإنذار.

2-3-5 القوات شبه العسكرية Forces paramilitaires :

أ 1200 حرس جمهوري:

ب 20000عضو من الدرك وطني:قوة عسكرية تقومبمهام الأمن العمومي ، وتحكمه قوانين وزارة الدفاع الوطني، والقوانين والتنظيمات المتعلقة بمهمة الأمن العمومي, يمارس مهامه على كامل التراب الوطني،على طرق المواصلات وعلى الحدود,يقيم علاقات خدمة مع أجهزة الأمن الأخرى ومع الأجهزة الوطنيةويشارك الدرك الوطني في محاربة الإرهاب ، ويتولى ممارسة مهام الشرطة القضائية (الإجرام والإجرام المنظم) والشرطة الإدارية (حفظ النظام والسكينة العموميين) والشرطة العسكرية (الاستعلام وإعلام السلطات العمومية و ممارسة العمل الوقائي والردعي).

جـ _ 200000 شرطي :ضاعفت الجزائر حجم قواتها الأمنيةأربع مرات , من 50 ألف شرطي في 1994 إلى حوالي 200 ألف شرطي عام 2012 .

القوات الإضافية في فترة الحربالأهلية (ثكنات الدفاع المشروع، الحرس البلدي) قدرت بحوالي 150000 مدني.

كما عملت الجزائر على رفع مستحقات العسكريين وتغطية المهام الجديدة للقوات والأركان التدعيمية من طرف وزارة الدفاع[1].

فما يمكن ملاحظته هو أنالأزمة التي شهدتها الجزائر في التسعينات كان لها دور في امتصاص المشاريع التي كانت موجهة لتحديث القوات المسلحة الجزائرية، لكن التقدم الذي حققته بعد تعافيها من هذه الازمة الداخلية بسبب الاستقرار النسبي و الطفرة التي شهدتها اسعار النفط في الجانب

[1] فارس لونيس ،نفس المرجع ، ص 14 .

العسكري مقارنة بجيرانها ليس فقط في نوعية العتاد أو الكفاءات، اذ هناك تطور هام في ما التدريبات والاستعداد لخوض الحروباللاتماثليةاليوم كمحاربة الجماعات الإرهابيةو هو الأمر الذي يؤهلها للدخول في شراكات تعاون مع القوى العضمى في مواجهة ظاهرة الارهاب الدولى.

وكذلك الأمر بالنسبة لتحديات اللإستقرار في دول الجوار وطبيعة التهديدات الجديدة التب تحتم تقوية تدريب القوات المسلحة والقدرات العملياتية واستعمال المعدات المهمة لقيادة المهام المستقبلية، إذ يجب تقوية المرونة والتعبئة والاستخدام السريع للقوات المسلحة في عمليات مكافحة الإرهاب، و هو ما يبرز في عقيدة الدفاع الوطني الجزائرية وكذلك في إستراتيجية التسلح الجديدة القائمة على تنويع الشركاء، بهدف تحقيق تطور فيالوسائل والأنظمة التكنولوجية الإستراتيجية والحساسة.

و بالنظر الى الصعوبات المتنامية في مجال التشغيل و السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه الجزائر من خلال ارتفاع البطالة عند الشباب فانه يمكن توجيهه نحو القطاع العسكري الذي يمثل فرصة توظيفية قد تمنح امتيازات مادية على الأغلب (فرصة عمل دائمة، سكن، أجرة)، كذلك ما تصرفه المؤسسة العسكرية قد ينافي ما ينادي الشعب إليه من بناء مستشفيات متطورة ومؤهلة، و منظومات طرق ومواصلات عصرية، مدارس وجامعات معترف بها، اقتصاد قوي باستثمارات داخلية وخارجية ،مراكز عمل وإبداع، سكنات بمقاييس منظمة ، ومستقبل لتطلعات كل الشباب.

ثانيا : عناصر و عوامل القوة العسكرية في المغرب

أولا : العوامل المساعدة لتسلح المغرب

1-1_ الموقع الجغرافي :للمغرب واجهتان بحريتان هامتان هما :

_ الواجهة الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط و الممتدة على مسافة

_ الواجهة الغربية و المطلة على المحيط الأطلسي بالاظافة إلى حدوده الغير معترف بها مع الجمهورية الصحراوية الغربية بمجموع إجمالي للحدود يقدر بـ:1420 كلم و هو ما لا يتعدى 20 بالمائة من مجموع طول الحدود الجزائرية .

أما من الجهة الجنوبية فقد استغل ضعف جارته الصحراء الغربية ما جعله يتداعى نحوها بمسيرة خضراء مبنية على مطالب جغرافية واهية ،و الجدول التالي يبين الحدود الجغرافية للمغرب :

طول الحدود المغربية بالكلم	
الحدود المغربية الجزائرية	1559
الحدود المغربية مع الصحراوية الغربية	443
الشريط الساحلي المغربي	1835
الحدود المغربية الاسبانية سبتة و مليلة	15.9
مجموع طول الحدود المغربية	3852.9

"**جدول يمثل طول الحدود المغربية**"

كما انه يطل على أهم الضائق البحرية و المتمثلة في مضيق جبل طارق .

1-2_ المساحة : تبلغ مساحة المغرب حوالي 435,370 كلم مربع, فهي لا تتعدى خمس مساحة الجزائر و هو ما يفقدها للعمق الاستراتيجي الذي تمتلكة الجزائر لا سيما و أنها تمتد طولا من الشمال نحو الجنوب لذا هي في سعي مستمر لتكريس احتلالها للصحراء الغربية بعد انسحاب الاحتلال الإسباني منها عام 1975و الإسرار على المطالب الترابية لدى الجزائر.

كما يجب الإشارةإلىاحتلاإسبانيالمدينتي سبتة و مليلية بالإضافة إلى الجزر الجعفرية وهو ما يُسبب نزاع وأزمة في العلاقات بين البلدين من حين لآخر، أما الصحراء الغربية فقد شب نزاع عليها.

1-3_العمق الاستراتيجي:بتطبيق المعادلة الحسابية المتعلقة بالعمق الاستراتيجي يتبين أن المغرب لا يملك عمق استراتيجي للمناورة بالقوات أو للانسحاب التكتيكي فهو يعاني الانكشاف على كافة حدوده لاسيما البحرية من الشمال و الغرب إذا استبعدنا الجزائر التي لم تكن يوما مصدر تهديد على جيرانها أبدا.

1-4_ الموارد الطبيعية :في المغرب كميّات هائلة من بعض أنواع الموارد المعدنية، حيث أن هذه البلاد تعتبر ثالث أكبر منتج للفوسفاط في العالم، بعد الصين والولايات المتحدة وأول مصدر له حيث يُشكل الاحتياطي لديه ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي. كما يضم المغرب مخزوناً من الحديد والمعادن الأخرى مثل الرصاصوالمغنيز والنحاس،الزنك والفضةإلى جانب الزراعة و السياحة و هي المصادر الأساسية لتمويل سياساتها التسلحيةإلى جانب الهبات و المساعدات العسكرية من طرف الدول الصديقة له.

1-6_ قدرات بشرية شابة:للمغرب قدرات بشرية هامة من حيث التكوين تفوق القدرات البشرية للجزائرإلاأن هذه القدرة البشرية من حيث التعداد تقل عن الوعاء السكاني للجزائر و البالغ عددهم 32.2 مليون نسمة في سنة 2011.

2_ القدرات العسكرية للمغرب :

منذ استقلاله الذي سبق استقلال الجزائر و المغرب تسعى لتعزيز قدراتها العسكرية كما يشهد لها من قبل الجزائر التي كانت تستعين بها في عملية التسلح لمقاومة الاستعمار الفرنسي , لكن ظهر بعد ذلك أن هذا الدعم للجزائر في مقاومة الاحتلال ليس بداعي الحب للجزائريين و إنما اعتقادا منها أن مطالبها الترابية تكون اقرب للتلبية بجزائر مستقلة أكثر من تواجد المستعمر الفرنسي في المنطقة .

2-1_ على المستوى التنظيمي:

ينقسم الجيش المغربي إلى قوات الدفاع المدني و الجيش الملكي و الذي يتفرع بدوره إلى : القوات البرية ،سلاح الجو و الدفاع الجوي و القوات البحرية الملكية و يضم إلى جانب العناصر النشطة عناصر من الاحتياط و الشبه العسكريين.

2-2 _ على مستوى التجهيز :

2-2-1 _الإنفاق العسكري :

بالرغم من قلت الموارد الطبيعية و العياب الطاقة إلاأن المغرب و بساسة رشيدة قائمة على الانفتاح على السوق و تحرير التجارة استطاع أن يبني اقتصادا قويا بنسبة نمو بين عامي 2011 و 2012 قدرة بـ : 4.6 بالمئة من خلا تشجيع قطاعات الزراعة و الصيد البحري , الصناعة الاستخراجية و التحويلية و الخدمات و السياحة لتشكل هذه القطاعات المصدر الرئيسي لميزانية الدفاع و التسلح[1], و التي عرفت نسب ارتفاع متزايدة رغم التراجع الذي شهده الاقتصاد المغربي على غرار تراجع الاقتصاد العالمي نتيجة تأثيرات سياسات الانفتاح على السوق التي يعتمدها المغرب و هو ما يبينه الجدول التالي.

[1] رابح زاوي: التنافس الجزائري –المغربي و السعي لريادة المنطقة (1962_2011), المدرسةالوطنيةالعلياللعلومالسياسية, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم سياسية , السنة الجامعية 2011 _ 2012 , ص 14 .

جدول يمثل قيمة الإنفاق العسكري للمملكة المغربية بين عامي 2000 و 2011

بين 2000 و 2002	بين 2003 و 2005	بين 2006 و 2008	بين 2009 و 2011
1407مليون يورو	1687 مليون يورو	1833مليون يورو	2227 مليون يورو

Source : SIPRI portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-search

2-2-2 _ سياسة صفقات التسلح للمغرب:

إن توجه المغرب في عملية التسلح نحو الدول الغربية يجعل من كافة الصفقات أمر معطى و معلوم لدى العام و الخاص لان مثل هذه الصفقات تتسم بالشفافية التامة و العلن بعيدا عن السرية و الغموض على عكس الوجهة التي اتخذتها الجزائر لان أهم ما يميز صفقاتها هو طابع السر و الكتمان حول كمية و نوع الأسلحة و هو الميزة التي جعلت الجزائر تميل في تسلحها نحو روسيا اعتقاد من الجزائر أن هذه السرية تجعل العدو غير مدرك للقدرة العسكرية الحقيقية للجزائر و هو ما يعطي نوع من الردع والهيبة ، فشفافية الصفقات المغربية تجعلنا نعرف بدقة القدرات المحدودة للقوات المغربية و المتمثلة في الأتي :

2-2-1 الولايات المتحدة الأمريكية :

1 _ 28 طائرة حربية من طراز F-16 مستعملة

2 _ 6 مروحيات من نوع 47 Tchinok-D

2-2-2 _ فرنسا:

1_ فرقاطةبقيمة 500 يورو متعددو المهام.

3_ صيانة و تحديث 25 مروحية من طراز Puma و 140 عربة للجيش

2-2-4 _ اسبانيا

1_ اقتناء 50 دبابة مستعملة من نوع ليوباردو .

2_ 10 زوارق بحرية عسكرية

2-3 على المستوى البشري:

يبلغ عدد عناصر الجيش الملكي المغربي حوالي 175000 عنصر حسب احصائيات سنة 2010 ، تتوزع كمايلي:

1)سلاح الجو و الدفاع الجوي : 13000

2) القوات البحرية :7800 فرد

3) عضو نشط : 100000 عنصر

4) الاحتياط : 150000 عنصر

5) الشبه عسكريين : 50000 عنصر [1]

2 -3 على مستوى البرامج العسكرية المغربية :

_ برنامج تدريبي لمكافحة الارهاب عام 2002 تحت اسم عملية فليني تلوك

_ مبادرة بان ساحل PANSAHL

_ برنامج الاسد الافريقي AFRICAN LION في افريل عام 2005 .

_ و اجراء العديد من المناورات بين الجيش الملكي المغربي مع الولايات المتحدة الامريكية في مدن تيطوان، القنيطرة تارودانت و التي شارك فيها 850 جندي أمريكي لمدة شهر كامل عام 2011 .

_ برنامج الردع البربري و الذي شمل تدريبات مشتركة بين القوات المغربية و الأمريكية .

_ برنامج ميدفلاقMEDFLAG و هو مجموعة من عمليات التدريب في مجالات الإنقاذ و الإسعاف عام 2003 مع قوات أمريكية .

_ برنامج الشراكة الدولي عام 2003

_ التحالفات المغربية مع الناتو : حيث استضافت المغرب اجتماع فوق العادة لمجلس حلف الأطلسي الذي ضم 26 دولة يومي 6 و 7 افريل عام 2006 بالاظافةإلى 7 دول متوسطية بما فيهم الجزائر .

[1]AïdaAmmour ;op.cit , no p.

_ فالمغربأيضا يعد حليف أساسي خارج الناتو للولايات المتحدة الأمريكية، هذا النظام الذي أنشئ عام 1989 و الذي عرف بتعديل NANN و الذي يستفيد بموجبه الأطراف المعنية بمزايا مالية و عسكرية في إطار دعم عسكري و برامج تسلح [1]

المطلب الثالث: أهداف سياسات التسلح للجزائر والمغرب

أولا : تصور الدولتين لقوة بحرية في شمال إفريقيا:

إن مواقع القوة و الهيمنة في فضاء غرب المتوسط ليس بالأمر الهين على الدولتين وذلك لغياب التجانس بين ضفتيه الشمالية المرتبطة بعوامل القوة و بالتالي الاتجاه نحو الهيمنة و فرض معادلة الطرف الأقوى و المتنفذ بهيمنته و الضفة الجنوبية والمرتبطة ، من جهته ، بعوامل الضعف الهيكلية و الطرف الأضعف و المتلقي لتجليات تلك الهيمنة[2]،و هو الامر الذي دفع بالجزائر الى القيام بالتمارين المشتركة مع الناتو منذ 2000 لرفع قدراته البحرية

تاريخيا وقبل الاحتلال الفرنسيكانت البحرية الجزائرية تعتبر إحدى أقوى الأساطيل العالمية، وكانت تفرض سيادة مطلقة على حوض البحر الأبيض المتوسط وتفرض غرامات على الدول الأخرى مقابل السماح لسفنها بالعبور وحراستها من القراصنة.

و هو ما خلق لها نوع من الطموح بالعودة إلى ذلك المركز البحري الذي يفرض عليها تحديث القوات البحرية و اعادة بنائها بطريقة عصرية مواكبة للتطورات التكنولوجية من خلا اقتناء احدث الغواصات و السفن و الزوارق الحربية .

فالبحرية الجزائرية و نظرا للامتداد البحري الذي يصل الى 1200 كلم تقسم إلى ثلاثة واجهات الواجهة الشرقية والواجهة الوسطى والواجهة الغربية حيث توجد هناك أكبر القواعد البحرية الجزائرية وهي مرسى الكبيروالتي تملك موقع استراتيجي هام،و المحاذي للحدود المغربية على غرار تركيز أهم القوات البرية و الدفاع الجوي في الجهة الغربية .

---

[1]; ibid, no p.

[2] محمد سي بشير،**الجزائر دولة محوريةالإمكانيات و حدود الدور في غرب المتوسط**،جامعة تيزي وزو،2012 ، ص 2

ثانيا: أهداف العمق الإفريقي في جيوسياسة التسلح بين البلدين

إن الجزائر و المغرب تستعملان العديد من الوسائل الدبلوماسية و العسكرية و السرية الاستخباراتية لكي تفوز بدور قيادي وتفرض هيمنتها على العمق الإفريقي الغني بالثروات الطبيعية

إن تعدد المبادرات الإقليميةللأمن و التعاون في أي منطقة يجعل الدول تتخلى على المبادرات السابقة و لا تنجح في مساعيها السابقة و اللاحقة و قد تتنافس الدول في أن تكون لها مبادرتها ما يؤدي لهدر الوقت و ازدواجية العمل الذي يهمل تفاقم أزماتأخرى

01 _ منطقة الساحل :

تسعى الجزائر تدريجيا للبروز كقوة إقليميةلاغنى عنها في مكافحة الإرهاب لما لها من إمكانيات عسكرية سبق ذكرها من خلال محاولة تكريس دورها على فضاء الساحل بصفتها الشريك الاستراتيجي الأقوى الذي يمكن الأطرافالأجنبية من الإمدادات الحساسة و المواد الأولية التي تزخر بها منطقة الساحل ,عازلة بذلك أي دور لمنافسها المغرب

إلا أن أول مبادرة في المنطقة هي المجموعة الاقتصادية للدول الصحراوية–الساحلية (تضم 28 دولة إفريقية)، بمبادرة ليبية، وتضم كل الدول المغاربية، ما عدا الجزائر.

وهوالأمر الذي ردت به الجزائر حين نظمت لقاءين لدول الساحل، في منتصف تسعينيات .

وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري "بان الساحل "ابتداء من2002 (هيئات أركان دول المغرب الكبير ودول الساحل)، ثم تم إتباعه بمشروع" الشراكة عبر الصحراوية لمكافحة الإرهاب " عام2005.والتي اتبعتها بمبادرة دول الميدان التي ظهرت في 2010، على أساس مقترح جزائري. وتضم كلاً من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب. وتعد هذه المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون، يستند إلى بعد عملياتي واضح. حيث زودت بقيادة أركان مشتركة (لجيوش الدول المشاركة)، مقرها تامنراست (أقصى الجنوب الجزائري)، ووحدة الإدماج والربط،وهي ببنية استخباراتية، مهمتها التعاون بين أجهزة الاستخبارات الوطنية، وتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة، وتضم هذه الوحدة (مقرها الجزائر) ثمانية دول: الجزائر ومالي

والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو وتشاد وليبيا ونيجيريا،وتتعاون هذه الوحدة الاستخبارية مع المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب (مقره الجزائر) التابع للاتحاد الأفريقي.

فاظافة إلى دورها الفعال في تشكيل قيادة الأركانالعملياتية المشتركة (CEMOC) للتعاون الأمني في منطقة الصحراء –الساحلكانت عضو في قوات الشمال الإفريقية للتدخل السريع التابع للاتحاد الإفريقيوبعد الاعتداء على قاعدة الحياة بتيغنتورين (عين أمناس) صرحت السلطات العسكرية الجزائرية بمبدئها القائم على محاربة الإرهاب منذ التسعينات.

كما أن هناك تدخل للقوات الخاصة الجزائرية في تقديم الدعم اللوجيستيكي وتدريب العساكر الماليين في منطقة كبدال في ديسمبر 2011 وكذالك تدريب عناصر في الجيش المالي وكذلك الشرطة في العديد من القواعد التبعة لمنطقة تمنراست.

02 _ على مستوى القارة الإفريقية

إن النزاع الحدودي بين اريتريا و إثيوبيا الذي بدا عام 1997 و الذي بدأ بنشر خريطة تبرز تبعيةبادمي _زلامبيأأثار حفيظة جارتها اريتريا التي بادرة باقتحام الحدود المشتركة عسكريا و هو الأمر الذي دعى لتدخل منظمة الوحدة الإفريقية لفك النزاع الذي تجدد عام ألفين،و الذي انتهى بتوقيع اتفاق الجزائر عام 2000 أعقبه اتفاق سلام شامل بالجزائر عام 2001 برعاية منظمة الوحدة الإفريقية حيث تم ترسيم الحدود الذي ترى فيه إثيوبياإجحافا بحقها[1].

في حين لم يكن للمغرب أية مناصرة لأي من القضايا العادلة في إفريقيا و لم تكن مبادرة في أي مرحلة من مراحل تاريخها عدا دعمها للجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية أين كانت تدعم المجاهدين الجزائريين ببعض الأسلحة الخفيفة

فعلى العموم فعدا بعض المواقف الدبلوماسية للبلدين لم يتم استعمال الدولتين لقواتهما المسلحة في العمق الإفريقي ولم تدعم بالسلاح أي طرف من الأطراف المتنازعة في إفريقيا عدا إشراك جزء من قواتهما في عمليات حفظ السلام و التدخل لأغراض إنسانية وذلك تمسكا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون و لمحدودية القدرات العسكرية التي لكى ترقى للمبادرة بالمواجهة العسكرية.

[1] محمد سي بشير، مرجع سابق.

المبحث الثاني : تأثيرات البيئة الإقليمية و الدولية على سياسات تسلح الجزائر والمغرب

إن أي نظام إقليمي لابد وان يتأثر بجملة من الفواعل المحيطة به و التي تدفع من خلال مواقفها نحو الرفع أو الحد من وتيرة تسلح الجزائر و المغرب طبقا لم يخدم مصالحها المختلفة

المطلب الأول:نظرة الدولتين لبعضهما حول سياسات تسلحهما

إن النظرة المتشائمة التي تحملها المغرب تجاه سياسات التسلح الجزائرية نابعة من حقد دفين حين رفضت الحكومة المؤقتة الموافقة على المطالب الترابية لها غداة الاستقلال و هو الأمر الذي عبرت عنه من خلال الهجوم المباشر لحرب الرمال ولد لدى الجزائر شعور مماثل بعدم الثقة في سياسات التسلح المغربية , و هو الأمر الذي ادخل البلدين في سباق للتسلح يهدف إلى استبعاد الطرف الأخرأو الهيمنة عليه إذأن الجزائر ترى بأنه كلما كان المغرب كبيرا كان مهددا لذا تعمل باستمرار لطرده من الأراضي الصحراوية المحتلة , من خلال كل المساعي الدبلوماسية بعيدا عن استخدام القوة المسلحة ,حيث وصل الأمر بالبلدين إلى حد المزايدات الكلامية حتي في خطاباتهم الرسمية و هو ما يعبر على نظرة العداء المتبادل بين قيادات البلدين الذي لايعبر إطلاقا على نظرة شعبي البلدين الشقيقين ذوا الجنس البشري الواحد ,

فالجزائر تنظر بغير الرضى على ما يقع على حدودها، حيث خرج العديد من ساستها يتهمون المغرب بالدفع نحو الخيار العسكري لحل المشاكل الأمنية في شمال مالي وذلك من أجل استنزاف قدرات الجيش الجزائري وتشتيته على الحدود مع مالي وموريتانيا، وبالتالي إضعافه بعد أن يجد نفسه في

مواجهة العديد الجماعات المتطرفة المعتادة على القتال في الصحراء والمستعدة للانتحار عسكريا لتحقيق أهدافها وخياراتها الإستراتيجية في المنطقة[1].

كما أن الطائرة التي كانت تقل وفدا من الحكومة المؤقتة التي تم استدراجها من قبل قوات الاحتلال الفرنسي كان بوشاية مغربية , و الأمر الذي زاد سوادا في أعين الجزائر هو استغلال ضعف الصحراء الغربية بعد الانسحاب الاسباني بالهجوم عليها و طمس معالمها بجدار العار و انتهاك حقوق الإنسان و في مقابل ذلك لم يكن للجزائر سوى مناصرة الشعوب المستعمرة و المطالبة بالحق المشروع لحق تقرير الدول المستعمرة عبر أروقةالأمم المتحدة ,

المطلب الثاني: موقف الدول المجاورة من سباق التسلح بين الجزائر و المغرب

إن الموقف التونسي يدعم استقواء الجزائر لمساعدته ودعمه في محاربة الإرهاب الذي يضرب تونس من الداخل كما أن لسان حال التونسيين يقول:" الحمد لله أن لنا جارا قويا مثل الجزائر يحمي ظهرنا " فالجزائر تساهم وبشكل كبير في حماية الحدود التونسية,

و كذلك بالنسبة لدول الساحل والحكومة الليبية لمساندتها في القضاء على حركات التمرد بالبلاد

و من جهة أخربتثير حمى التسلح مخاوف الدول المجاورة من سيناريو الصدام الذي يؤدي إلى كوارث تزيد الوضع تأزما في المنطقة و ما يمكن أن يزيد من تدخل القوى العظمى لاستغلال الوضع لإثبات تواجدها بالمنطقة .

المطلب الثالث: مواقف القوى الكبرى من سياسات التسلح للجزائر و المغرب

تباينت مواقف القوى الكبرى حول سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و تغيرت من مرحلة الأخرى حسب طبيعة التحالفات المتغيرة و الصالح التي تخدم الشركات المروجة لتجارة الأسلحة التقليدية ,

إذ يرى بعض المُحللون العسكريون أن من شأن تلك الصفقات التي تبرمها كل من الجزائر و المغرب مع الدول الكبرى كروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية تُعزز الحضور الإستراتيجي لهما في

[1] المغرب و الجزائر يستمران في سباق التسلح الرابط الالكترونيتاريخ الاطلاع 2015/04/22.

www.hespress.com/politique/66322.html

الدولتين كزبائن وسوقا مُهيأة لاستيعاب مزيد من منتجاتهافسباق التسلح هذا شكل مدخلا رئيسيا للعبة النفوذ التي تمارسها القوى الكبرى في البلدين ، حيث تستثمر الصراع المغربي – الجزائري على الصحراء إلى أبعد الحدود، وكذلك تطلعهما إلى لعب دور إقليمي في القارة الأفريقية، لجعل المنطقة أحد الأسواق الرئيسية لأسلحتها[1].

المطلب الرابع : موقف الأمم المتحدة

تكتفي الأمم المتحدة في موقفها بتحذير الجزائر و المغرب من اشتداد سباق التسلح بينها، مما برهن على أن هذا السباق بلغ درجة تبعث المجتمع الدولي على الانشغال، لانعكاساته في مستقبل العلاقات الجزائرية – المغربية واستتباعاته على الأمن والاستقرار في شمال أفريقيا والحوض الغربي للمتوسط عموما. وربما ما كانت الأمم المتحدة لتُوجه ذلك التحذير لولا أن الجزائر و المغرب باتا تحتلان المرتبة الأولي و الثانية على التوالي إفريقيا و من بين المراتب العشرين بين الدول الأكثر تسليحا في العالم[2].

[1] محمد سي بشير، مرجع سابق ،ص 3

[2] رشيد خشانة، مرجع سابق. ص7

الفصل الثالث

انعكاسات ومستقبل سباق التسلح الجزائري – المغربي

في الفصل الثالث سنتناول كل من انعكاسات سياسات التسلح للجزائر و المغرب على البلدين في مرحلة اولى و ذلك في مختلف الجوانب الاقتصادية و السياسية و العسكرية و اعكاساته ايضا على المستويين الإقليمي و الدولي في المبحث الأول

أما في المبحث الثاني فسنحاول استشراف و تصور مستقبل سباق التسلح للجزائر و المغرب و ذلك بتطبيق تقنية السيناريوهات المتمثلة في السيناريوهات**الثلاثة** التالية : الاتجاهي **،الإصلاحي و الكارثي** .

المبحث الأول: انعكاساتوأبعاد سباق التسلح الجزائري – المغربي

سنتناول في المبحث جملة الانعكاسات السلبية و الايجابية لسباق التسلح بين الجزائر و المغرب على ثلاثة مستويات هي المستوى الثنائي ، المغاربي ، الإفريقي و الدولي

المطلبالأول: انعكاسات التنافس نحو التسلح على المستوى الثنائي

لقد كان لسياسات تسلح الجزائر و المغرب انعكاسات ايجابية و أخرى سلبية في مختلف الأبعاد السياسية , الاقتصادية و العسكرية و ذلك على النحو التالي :

أولا: الجانب الاقتصادي و التنموي

صحيح أن هناك علاقة تشابك و تداخل بين تسلح الدولة و التنمية الاقتصادية حين تكون للدولة قدرة عسكرية قوية لمواجهة الأخطار الداخلية و الخارجية التي تهدد المنشئات الاقتصادية و التنموية لاسيما العصيان المسلح و الاعتداءات الخارجية في مقابل ما تلعبه هذه التنمية الاقتصادية من قدرة على بناء القوة المسلحة للدولة[1] .

لكن سياسات التسلح للجزائر و المغرب قد أثقلت كاهل الأمتين الجزائرية و المغربة بتخصيص أهم نسبة من ميزانيتهما العامة للدفاع بحجة أن الأمن والاستقرار الداخلي أساس أي تنمية . وهو ما أصبح عائقا للتنمية في كلا البلدين في ظل مطالب شعبية متنامية لاستثمار الأموال التي تصرف في شراء البنادق، لبناء المصانع وتشييد المدارسبدلا من استنزافها لسباق التسلحبعقود تبلغ المليارات من الدولارات[2].

فلو كانت هذه السياسات التسلحية قائمة على التنسيق المشترك بين البلدين لمكن الطرفين من توفير احتياطات مالية هامة يتم توجيهها الى مشاريع تنموية من خلال إقامة قوة إقليمية واحدة تتولى مهام الأمن و تزيل نضرة الشك و الريبة بين الطرفين و تبعدهما على الخطابات الشعبية التي لا تخدم مصالح البلدين و تخدم قوى أخرى كالاتحاد الإفريقي و الحلف الأطلسي اللذان لا يرغبان بظهور قوة إقليمية منافسة بحجم قوتها المشتركة و المبنية على التكامل و الوحدة رغم غياب عناصرها التي تتوفر لدى الجزائر و المغرب .

[1] كوثر عبد الله الجوعان, **مفهوم الامن الوطني الشامل و ابعاده في مختلف شؤون الحياة**, معهد المرئة للتنميةو التدريب , الكويت , 2007 , ص 13

[2] **نفس المرجع** ص 14

ثانيا: الجانب السياسي(علاقات البلدين)

عملت سياسات تسلح البلدين القائمة على التنافس في الاتجاه المعاكس لتوطيد علاقات البلدين السياسية و الدبلوماسية بداية بقطع العلاقات الدبلوماسية من حين لأخر و غلق نهائي للحدود التي اعترفت بها الجزائر و صادقت عليها و التي رفض المغرب حتى مناقشتها و هو الأمر ذاته الذي شكل محور تشاؤم الخطابات المغربية السياسية التي تعتبر الجزائر عدو الوحدة الوطنية و مصدر التهديد الذي يشكله النظام السياسي الذي يعتبره تشكيلا لبعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي و الذي لا يعبر عن تطلعات الشعب الجزائري في محاولة منه لزرع الفتنة بين الشعب ومن يحكمه .فكل هذه المعطيات وغيرها تجعل من العلاقة بين الجزائر والمغرب قابلة للاشتعال في أي لحظة بعد عقود طويلة من التوتر و الخلاف [1].

ثالثا: الجانب العسكري

إن أهم ماجنته الجزائر و المغرب من سياسات تسلحهما و تنافسهما على امتلاك قوة اكبر من قوة نظيرتها هو ذلك التأهب و الاستعداد العسكري للقتال من خلال المناورة بالقوات بصفة مستمرة على الحدود و هو ما ساهم في نشوب مناوشات بين قوات البلدين من حين لأخر كانت ستنذر بالكارثة في حالة سقوط قتلى لدى احد الجانبين, و هو ما تجسد في حرب الرمال حين استغل الطرف المغربي حداثة استقلال الجزائر بمباغتتها باحتلال بعض الأقاليم الحيوية في الجنوب الجزائري الغنية بالمعادن "غار جبيلات"في منطقتي حاسي بيضة و تنجوب الوقعة بولاية تيندوف في الفاتح من أكتوبر عام 1963 كتعبير صريح على العدائية الكامنة لدى الطرف المغربي الذي لم يرضى بالتقسيم الاستعماري المسطري للحدود التي أقامها المستعمر وفق ما تتطلبه مصالح الدولة المستعمرة و التي أصبحت مصالح لجزائر الاستقلال .

ليدب الهدوء النسبي بعد حرب الرمال إلى غاية أحداث امغالا 26 جانفي 1976 و احتلال الصحراء الغربية في نفس السنة و الذي شكل بداية الاستقواء الأولى نحو تعزيز القوات المسلحة و أعادت تنظيمها نحو الحدود البينية من خلال تحريك أهم القوات و معداتها العسكرية في هذه الجهة لان الأساليب العسكرية و الاستخباراتية بدأت بين الجانبين بالفعل و رد الفعل من خلال تغاضي المغرب عن اتخاذ أراضيته كملاجئ للإرهاب الذي يعينه على الجزائر التي شكلت له العدو الخارجي

[1] محمد العربي المساري،مرجع سابق،ص 11

الذي يمكن من خلاله توجيه الرأي الداخلي نحو الجزائر بعيدا عن المشاكل الداخلية الاقتصادية التي يعاني منها و توحيد الجبهة الداخلية.

إلا انه ورغم تكاليف الحفاظ على أهبة الاستعداد القتالي الاقتصادية إلا أن لها فوائد قوية لتعزيز امن و قوة البلدين معا من خلال امتلاك مرونة الحركة الفورية و اليقظة الدائمة و تجنب عنصر المفاجئة لمواجهة أي تهديد خارجي من قبل أي دولة أو كيان أخر.

فالتنافس يحمل نحو التقدم و التطور في امتلاك التكنولوجية و التقنية و السعي نحو تعزيز القوة و هو ما مكن البلدين من الاستحواذ على العديد من الأسلحة المتطورة و الحديثة شريطة ان يبقى دائما في إطار الردع و خلق التوازن لتجنب المواجهة المباشرة بين الطرفين و التي لن يكون فيها أي من الطرفين رابحا.

المطلب الثاني: إنعكاسات التنافس على المستوى المغاربي.

قبل انهيار ليبيا القذافي كان التنافس العسكري ثلاثيا تتصدره ليبيا لنفقات عسكرية اكبر من الجزائر التي تليها في المرتبة الثانية و المغرب في المرتبة الثالثة و التي تفوق ما تنفقه كافة الدول الإفريقية عدا مصر .

فبالنسبة لتونس فان سياسات التسلح الجزائري قد انعكس ايجابيا نحوها و ذلك لما عاد له من فضل في حماية الحدود الغربية لها من الناحية الأمنية لكنه شكل بالنسبة لها و لكل الدول المغاربية العقبة الأساسية أمام الوحدة السياسية للمغرب العربي نتيجة التعنت البيني للجزائر و المغرب حول القضايا الحدودية و أزمة الصحراء الغربية[1] .

المطلب الثالث: انعكاسات التنافس العسكري على المستوى الإفريقي والدولي

أولا : على المستوى الإفريقي

شكل التنافس العسكري و حمى التسلح على حد الادعاء المغربي بين الجزائر و المغرب بالرغم من انه لا يعدوا عبارة عن سياسة ضرورية لتامين الجبهة الداخلية التي تستدعي بناء قدرات دفاعية مشروعة لتامين نشاط أي دولة مصدر قلص بالنسبة للدول الإفريقية التي تعتبر مثل هذا

[1] محمد العربي المساري،مرجع سابق,ص 11

التنافس مصدر قلق لجيرانها على اعتبار انه يصعب التكهن بالنوايا الحقيقية لهذه السياسات التي تفوق حاجات البلدين الدفاعية .

ثانيا : على المستوى الدولي

إن ما شهدته الجزائر من تجاهل خلال الحقبة السوداء نتيجة ما عاشته من تدهور لأوضاعها الأمنية بسبب الإرهاب الأعمى الذي حل بها بعد أحاث أكتوبر 1989 قد ولى بدون رجعة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية

حيت تغيرت نظرة الدول الغربية نحو الجزائر التي استطاعت استغلال الأحداث في الدخول في شراكات مع القوى العظمى لمحاربة العدو الواحد و المتمثل في الإرهاب من خلال محاربته عبر الحصول على المعدات التي تتناسب معه و التي كانت إلى وقت مضى محظورة على الجزائر بسبب غياب الأمن .

و بالتاي شكلت الجزائر سوق خصبة لكبرى شركات إنتاج الأسلحة التي تخدم اقتصاديات الدول المصدرة اقتصاديا و هو ما انعكس ايجابيا بالنسبة للقوى العظمى رغم التصريحات التي تطلقها معبرة عن قلقها من سباق التسلح بين الجزائر و المغرب , و التي الغرض منها هو ليس القلق لقدر ما هو اثارت الشك و الخوف بين الطرفين لدفعهما نحو التسلح أكثر فأكثر ارضاءا للوبي الأسلحة .

من خلال كل ما سبق من تحليلات مقارنة يتبين لنا أن الجزائر بما لديها من إمكانيات لا يمكن مقارنتها بحجم الإمكانيات المغربية , فهي الأوفر حظا للعب دور الدولة المحورية على كافة الاتجاهات الجيوسياسية , كما أن موقعها الجغرافي المطل على كافة الدول المغاربية هو ما يؤهلها لان تكون الدولة المركز لا سيما اتساع مساحتها الهامة , و هو ما يمثله هذا الجدول المقارن لقدرات البلدين العسكرية :

country	Alegria	Maroc
Basic data		
Population in million	35	32
GDP in EUR per capita	4115	2354
Defence budget in million EUR	6440	2500
personnel		
army	110000	175000
Air force and air defence	14000	13000
navy	6000	7800
conscripts	75000	100000
reserve	150000	150000
paramilitary	187200	50000
Army Equipement		
tanks	1214	880
Armoouredvehicles	1796	921
Artillerypieces	1019	2141
Naval Equipement		
Major surface ships	3	3
submarines	4	0
Coastalwarfarevessel	24	49
Amphibious forces	3	6
Air force aquipement		
Combat aircraft	131	55
Transport aircraft	59	51
Combat helicopters	33	0
Multirole/transport helicopters	88	19
Transport helicopters	40	70

Source : SIPRI portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-search[1]

[1]AïdaAmmour ;op.cit , no p.

وهو الأمر الذي دفع بالمملكة المغربية إلى تدارك هذا الفارق في المجال العسكري بالاعتماد على تحالفات مع القوى العظمى لخلق توازن استراتيجي مع الجزائر من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها عسكريا مقابل ضمان تواجدها في المغرب من خلال القاعدة العسكرية على التراب المغربي الأمر الذي ترفضه الجزائر لإيمانها بحرمة الإقليم الجزائري الذي راح ضحيته مليون و نصف مليون شهيد.

كما أن المغرب استثمر في الخطابات الشعبية الجزائرية المؤيدة لغزو الكويت من قبل العراق و هو الخطأ الاستراتيجي الأكبر الذي ارتكبته الجزائر قيادة و شعبا , بالوقوف إلى جانب الكويت و دول الخليج ذات النظام الملكي للفوز ببعض المساعدات العسكرية كالإمارات العربية و السعودية و غيرها والتي ندفع أثارها إلى غاية يومنا هذا .

فالمغرب باعتماده على الطرق الدبلوماسية استطاع أن يحقق بهم ما لم تستطع الطاقة النفطية على تحقيقه للجزائر و التي استطاع بها تعويض العجز الاقتصادي و ندرة الموارد الطبيعية التي تتمتع به الجزائر.

المبحث الثاني :السيناريوهات المستقبليةلسباق التسلح الجزائري – المغربي إلى أين ؟.

إن مركز ومحور الدراسات الإستراتيجية و الدولية هو التفكير فيما هو قادم للتمكن من الاستعداد له وذلك من خلال الربط بين التفكير الفلسفي المستقبلي القائم على الخيال الإبداعي و الواقع المعاش.

فالاستشراف هو السمة الأساسيةلأي دولة تطمح في الزعامة على المستوى الإقليمي و العالمي بحيث تحتاج لمعرفة ما هو قادم لتضع له أدوات و وسائل القوة و القدرات المختلفة المادية و المعنوية التي تسمح بخلق فضاء يتيح تحقيق استراتيجيتها خلال فترة زمنية قصرة المدى , متوسطة أو طويلة المدى .

إذا سنحاول في هذا المبحث تحليل و تتبع تطورات و حركية ظاهرة سباق التسلح بين الجزائر و المغرب للوصول إلى اقرب الاحتمالات إلى الحقيقة المستقبلية بعيدا عن الإجابة بنعم أو لا ,من خلال تحديد أهم المتغيرات الأساسية كمتغير الصحراء الغربية , حرب الرمال و غيرها عبر تقنية السيناريوهات التي تمكننا من إعطاء تصورات ومشاهد تصاغ بين المرغوب , الممكن و المحتمل و التي يمكن أن تحدث مستقبلا .

وهنا يمكننا التساؤل عما إذا كان مسار تسلح البلدين سيكون في اتجاه الاستمرار وفق خط هندسي يشهد تطورا منتظما انطلاقا من الماضي ومرورا بالحاضر نحو المستقبل , أم ستطرأ عليه تعديلات تدفع به بالاتجاه نحو التعاون و التنسيق بين البلدين لإقامة قوة إقليمية واحدة في المنطقة أم تفاجئ بمتغيرات أخرى تدفع نحو الصدام و المواجهة .

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي (إستمرار الوضع الراهن).

السيناريو الاتجاهي هو أن نبني المستقبل من حقائق حاضرة يمكن أن تتزايد أو تتناقص مستقبلا من خلال التحكم بمجموع المعطيات للظاهرة المدروسة من خلال البحث عن المتغيرات التي بقية في الحاضر و الممكن ان تبقى مستقبلا ,بحيث نعيد بناء الوقائع بالأخذ بالمتغيرات الثقيلة و الجوهرية لبناء المستقبل .

إنمستقبل سياسات تسلح الجزائر و المغرب من خلال التحليل المقارن الذي تم تناوله في الفصل الثاني و من خلال الإحصائيات الواردة في الجداول و الكشوف الكمية التي ترصد حجم الإنفاق العسكري و عدد القطع و المعدات الحربية و الهياكل القاعدية العسكرية يتبين لنا أنها في تزايد مستمر من سنة

لأخرى و بشكل منتظم لكلا الدولتين عدا بعض التصعيد من فترة لأخرى بالتوقيع على بعض الاتفاقيات الإستراتيجية القائمة على أسلوب الفعل و رد الفعل بين الطرفين فالتنافس نحو التسلح بين الجزائر و المغرب بدأ ضعيفا بضعف إمكانيات البلدين عند استقلالهما رغم السبق الذي خص الطرف المغربي

وذلك لضعف اقتصادهما و حداثة تكوينهما التي اضطرت للملمةالأوضاع الاجتماعية و الثقافية المتدهورة من خلال بناء المدارس و المساكن و توفير الغذاء بالتوجه نحو الزراعة إلى غاية التدخل المغربي بالجزائر و بعدها احتلال الصحراء الغربية أين أصبح المغرب مصدر تهديد بسياسته التوسعية و إدراك الجزائر لمقولة أن مغربا قويا يعني مغربا مهددا .

المطلب الثاني:السيناريو الإصلاحي(الجزائر والمغرب من التنافس العقيم إلى التوافق السليم)

إذا كان السيناريو الإصلاحي يعني إدخالالإصلاحاتبطريقة واعية بهدف الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من اجل انجاز حد ادني او نقطة قصوى من الأهدافالمرغوب فيها في فترة زمنية معينة

فان من بين المعطيات المرغوب فيها من اجل الاتجاه بالتنافس العسكري للجزائر و المغرب هو ضرورة إصلاح قادة البلدين للوضع القائم و المتعلق بإيجاد حل نهائي لمشكلتي الصحراء الغربية و الحدود المتنازع عنها بمبادرات بينية ذاتية للبلدين عبر نخب جديدة أو قديمة أو قوى إقليمية أخرى تتأكد من أن الربح المتقارب للجزائر و المغرب من جهة وعلى المستوى الإقليمي من جهة أخرى و القائم على التنسيق الأمني في مجالات التسلح المتكامل لبناء قوة إقليمية تجمع البلدين إلى جانب قوى مغاربية أخرى تكون مبنية على أسس قوية تدعم التعاون في مجال تبادل التجارب و الخبرات العسكرية و التبادل ألاستعلاماتي بحيث يتم فيها الاعتماد على خيرات الجزائر الطبيعية التي تشكل المصدر الأساسي لبناء هذه القوة العسكرية التي تحتاج للأيادي العسكرية المغربية باحترافيتها و طاقاتها الإبداعية في مجال التخطيط الاستراتيجي و التونسية في مجال التسييرلمساعدت ليبيا في أزمتها الداخلية و ضبط الاستقرار في منطقة الساحل و فرض نوع من المبادرة و التعاون المشترك في الفضاء المتوسطي .

المطلب الثالث: السيناريو التحولي (التوجه نحو صدام مسلح جزائري – مغربي)

و هنا يمكن طرح السؤال التالي :هل باستطاعة الجزائر **أو** المغرب أن تنخرط في مواجهة عسكرية نتيجة التنافس في مجال تطوير القدرات العسكرية و لا يقف عند حد الردع المتبادل و البحث المستمر للطرفين لتوازن القوى مثلما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي **أثناء الحرب الباردة**[1]؟

فقيمة الاستشراف تتجلى هنا بطرح تساؤلات تفوق تصورات الواقع لاسيما بالنسبة لمن لا يريد **أن** يقمع نفسه على مجموعة من المشاهد دون **أخرى** و لو كان التفكير فيها محرما اذ **قد تكسر حدود** النظرية الواقعية التي ترى بان الدول الديمقراطية تتنافس و لا تتصارع .

لاسيما بوجود قوى **أخرى** لا تريد تقارب بين الجزائر و المغرب و تعمل مثل الكيان الصهيوني على قيام حرب بينية لتجد الفرصة المناسبة لاختراق الجزائر بشقيقتها المغرب التي تستغل العداء الإسرائيلي للجزائر لمناصرتها للقضية الفلسطينية و القضايا العربية **الأخرى** , مقابل حصوله (**المغرب**) على مساعدات عسكرية و **إعفاءات** للديون من قبل الدول الخليجية و الولايات المتحدة الأمريكية حليفة إسرائيل و بريطانيا و غيرها.

و هو **الأمر** الذي يدفع بالجزائر من جهة **أخرى** على السعي بان يكون لها دور إقليمي **انطلاقا من** المتغير العسكري و الجغرافي و عائدات النفط التي تسمح بالتجنيد للقدرات الشابة التي تمتلكها كلها عوامل قد تدفع بها نحو الغرور بامتلاك القوة التي تمكنها من تعظيمهاأكثربالهجوم على **المغرب و الوصول** إلىالإطلال على الواجهة البحرية للمحيط الأطلسي , **لا** سيما و انه حاول فيما مضى استغلال ضعف الجزائر حديثة الاستقلال و اعتقد اعتقادا خاطئا بان قدراته العسكرية كافية لتحقيق مطالبه الترابية حين قام بالشطحة العسكرية في حرب الرمال عام 1963.

فمن خلال كل ما سبق ذكره في الفصل الثالث نستنتج ان انعكاسات التنافس الجزائري المغربي تراوحت بين الإيجاب و السلب على كافة المستويات البينية الإقليمية و الدولية

حيث **أثرت** سلبا على اقتصاد البلدين و تراجع مستوى رفاهية الشعبين و **تأخر** مشاريع التنمية نتيجة **الإفراط** في تخصيص اعتمادات مالية هامة للقطاع العسكري و **الأمني رغم** أهمية **العامل الأمني** بالنسبة للتنمية , لكن كان يمكن اختزال بعض من هذه الا**عتمادات من خلال الدخول في تحالفات**

[1] محمد العربي المساري، مرجع سابق , ص 11

عسكرية ترفع الثقل على كاهل الأمة و تعطيها حقها من نصيب الرفاهية على غرار باقي الدول المتقدمة .

أما على المستوى الإقليمي فقد بعثت حمى التسلح هواجس من القلق و الخوف من تصاعد وتيرة النزاع الذي يمكن أن يعتمد على هذه الأسلحة في زعزعت السلم و المن الإقليمي و الدولي على حدسواء.

و فيما يتعلق بمستقبل تنافس الجزائر و المغرب حول بناء القوة العسكرية الاقوى في المنطقة من خلال تحقيق اكبر حجم من الأسلحة التقليدية الدفاعية و الهجومية فانه يميل نحو الاستمرار المنتظم نتيجة ما يربط البلدين من مسائل سيادية تتعلق بالحدود و ازمة الصحراء الغربية [1] من خلال السعي نحو المحافظة على قدر من التوازن الذي يبقي حالة الاستقرار و الأمن بين البلدين

أكثر من ميله نحو التعاون و التكامل من خلال التنسيق المشترك و الهادف لبناء قوة مغاربية عسكرية و اقتصادية واحدة نظرا لغياب روح المبادرة الذاتية و المواقف الدولية التي لا يخدمها هذا الطرح و يساعدها سيناريو المواجهة المسلحة الذي تفنى بموجبه الدولتين ليفسح لها مجالات من التوسع و الهيمنة أكثر و هو ما لا يمكن توقعه في المستقبل القريب و المتوسط و البعيد لما يجمع البلدين من مقومات دينية اجتماعية و ثقافية لا تبيح الاقتتال فيما بينها .

[1] رشيد خشانة، مرجع سابق .ص 2

الخاتمة

فمن خلال كل ما سبق ذكره نستنتج أن مطالب الدفاع و الأمن للجزائر و المغرب لا يكون إلا من خلال سياسات التسلح التي تسعى الدولتين من خلالها إلى بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري و الردع الدفاعي على المستوى البيني و على الإقليمي لحماية اقليم الدولة من العدوان الخارجي , حيث يتم وضع هذه القدرات العسكرية في حالة استعداد قتالي دائم عند حدود الدولة و عمقها حتى من خلال إعداد الدولة و الشعب للدفاع و دعم المجهود الحربي في أوقات الصراع المسلح و تحقيق الردع في فترات السلم.

كما ان هذه القوة العسكرية تعتبر الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية و صياغة دورها الريادي على المستوى الاقليمي لكل من الجزائر و المغرب.

منذ استقلال الجزائر و المغرب و هما في سعي طبيعي نحو بناء قدرات عسكرية تمكنهما من فرض احترام الدول الأخرى و تبعدها عن اي نوع من الاستعمار الذي قد يهدد سيادتها و استقلالها الذي دفعت لأجله الدولتان الغالي و النفيس و ذلك اعتمادا على ما ورثته من قوات و عتاد استعملته ضد فرنسا أثناء الحقبة الاستعمارية و ما ورثته منها بعد انسحابها بداية بإنشاء الهياكل القاعدية المتمثلة في جملة من الثكنات العسكرية مرورا ببناء و تأسيس الوحدات القتالية و تجهيزها تدريجيا بمختلف المعدات الحربية و تدريب القوات في الشرق و الغرب موازاة مع التحولات التي شهدها النظام الدولي أثناء الحرب الباردة و ما بعدها أينتأخرت الجزائر عن مواكبة المغرب بسبب أوضاعها الداخلية و المتعلقة بمحاربة الإرهاب لتعود و بقوة بعد استدبابالأمنإلى المرتبة الأولىإفريقيا في مجال الإنفاق العسكري و تتصدر بذلك المرتبة الأولى في المغرب العربي من حيث التسلح بسب ارتفاع أسعار البترول الذي مكنها من إبرام اتفاق الشراكة الاستراتيجي مع روسيا التي أعفتها من ديونها السابقة و هو الأمر الذي دفع بالشقيق المغربي إلى طلب المساعدة من قبل حلفائه و الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا لخلق نوع من التوازن في القوة مع الجزائر التي اعتبر تسلحها مصدرا للتهديد لتسود بين البلدين نظرات عدائية تغذيها الخطابات السياسية للمغرب الذي يعتبر

الجزائر عدو الوحدة الوطنية و تغذيها أيضا مشكلة المطالب الترابية الواهية للمغرب و عدوانه الغير شرعي للصحراء الغربية التي يمارس فيها انتهاكات حقوق الإنسان التي تثير باستمرار حفيظة الجزائر .

فهذا السعي الطبيعي المفروض و الحتمي بالنسبة لاي دولة شكل معضلة امنية بالنسبة للجزائر و المغرب ,إذأصبح يثير مخاوف لدى الطرفين نظرا لانعدام الثقة و الارتياب و بعض السوابق التاريخية (حرب الرمال) و التي أصبحت بنيوية لشكها في نوايا جيرانها و هو مايدفعها نحو التسلح في إطار غياب إطار قانوني دولي يحدد حجم الأسلحة التقليدية المسموح بها و سعي الشركات الخاصة بإنتاجالأسلحة نحو الربح التجاري دون مراعاةلأي اعتبارات أمنية و هو ما يدفع باتجاه مزيد من اللامن و الصدام المسلح .

لكن ورغم حالت السباق نحو تطوير الترسانة العسكرية للبلدين ,إلا انه لا توجد معايير توحي بان الجزائر عدو للمغرب أو العكس ,إذ نجد أنفسنا نحو دولتان لهما خلافات حدودية لا تصل إلى درجة إنكار الواحدة منهما للأخر بل تسعى للتعايش معه و تتفادى مواجهته رغم كل ما عرفه النزاع المغربي مع الصحراء الغربية على مر ثلاثة عقود متتالية و الذي يمكن إرجاعهإلى العقيدة العسكرية الجزائرية القائمة على مناصرة الشعوب في تحقيق مصيرها بالطرق السلمية و الدبلوماسية دون العسكرية التي بإمكانهاأن تدفع بالدولتين إلى مغامرات عسكرية لا نهاية ايجابية لها لكلا الطرفين .

في حين أن الحل الأقربلسباق التسلح و الذي يضل مستبعدا نظرا لمواقف القوى العظمى المتمثلة في الحلف الأطلسي و الاتحاد الإفريقي التي تلعب على إرضاء الجزائر في أمور و تبقي على علاقات تقليدية مع المغرب هو إقامة منظومة أمنية مشتركة لدول المغرب العربي وهو المشروع الذي تعمل علىإجهاضه الولايات المتحدة الأمريكيةبمنح صفقة للمغرب كي يبقى الحليف المغربي الأقوى و الشروع في الحوار مع الجزائر حول دورها الهام في المنطقة لمكافحة الإرهاب و تدفع بها نحو الغرق عسكريا في مستنقع الدوائر الجيوسياسية لها في ليبيا و منطقة الساحل بغرض إهدار ما تملكه الجزائر من قدرات عسكرية و هو الأمر الذي يجب للجزائر الانتباه له دوما و هو ضرورة تفعيل دورها سياسيا و دبلوماسيا لكي تتمكن ولها كل

مقومات ذلك من اجل لعب دور الدولة المحورية و الدولة المركزية في هذا الامتداد الاستراتيجي في شمال إفريقيا و تسعى دوما لحماية حدود متقدمة تحمي حدودها الأصلية في نوع من الاستباق القائم على جملة المبادرات الأمنية التي تدفع بها حاليا بشكل مكثف و مستمر.

قائمة المراجع

1- الكتب :

أ- باللغة العربية:

1_ الحسين أحمد مصطفى ،**مدخل إلى تحليلالسياسات العامة**، الأردن ،مطبعة الجامعة الأردنية ، طبعة 1، 2002.

2_ الشقحاء فهد بن محمد ،الأمن الوطني: تصور شامل ، مركز الدراسات و البحوث ، الرياض ، 2004 .

3_ بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 .

4_ دورتي جيمس ، بالزتغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 .

5_ شفيق منير ، الإستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب من السيف و الدروع الى الصواريخ و الإنفاق، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان ،2008 .

6_جراد عبدالعزيز ،العلاقاتالدولية،موفمللنشر ،الجزائر، . 1992

7_ طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965 – 1990 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.

8_ محمد عارف نصر ،**ابستيمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج**، القاهرة ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ،طبعة 1، 2002 .

9_ مكيردسروي، مناهجالسياسةالخارجيةفيدولالعالم،ترجمت حسنصع،بيروت،المكتبةالأهلية، 1961

1.2. المقالات المنشورة في المجلات :

أ- باللغة العربية :

1_ النعيمي احمد نوري ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 46 ، دون سنة نشر و دون مكان نشر، مقال ، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية

2_ كاخياإبراهيم إسماعيل ،**مقال ضبط التسلح في المنطقة و أثره على التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي** ، مجلة الفكر السياسي ، العدد دمشق 2004 .

3_ زياني صالح ،تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مقال مجلة المفكر ، العدد الخامس، الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة

2.2. المقالات المنشورة في الجرائد:

أ- باللغة العربية:

1_ المساري محمد العربي، مقال التسلح في المغرب والجزائر إلى أين ؟، رسالة الأطلس، العدد 337 ، 24 مارس 2001

3- الوثائق الرسمية:

1_ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

5- دراسات غير منشورة :

أ- باللغة العربية

1_ ايدابير أحمد، التعددية الاثنية و الامن المجتمعي دراسة حالة مالي ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، السنة الجامعية 2011 2012 .

2_ بوزرب رياض ، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 1988 ، السنة الجامعية 2007 2008 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستار علوم سياسية ، جامعة منتوري .

3_ حكيمي توفيق ، الحوار النيوواقعيالنيولييبيرالي حول مضامين الصعود الصيني المستقبلي في النظام الدولي دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستار ،جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2007 2008 ،

_4

رادفطارق،**الإتحادالأوروبي،منإستراتيجيةالدفاعفيإطارحلفشمالالأطلسيإلىالهويةالأمنيةالأوروبية المشتركة**،مذكرة لنيلشهادةالماجستيرفيالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية،جامعةقسنطينة، 2005 .

5_ روابح عبد الوهاب ،**السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010**،رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 2011 ـ 2012.

6_ زاوي رابح ،**التنافس الجزائري –المغربي و السعي لريادة المنطقة (1962_2011)**, المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، السنة الجامعية 2011 2012.

7_ مسالمي نسيمة ،**التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، و إستراتيجية مواجهتها،قسنطينة ، جامعة منتوري، السنة الجامعية 2009 ـ 2010 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .

06 _ مقالات

1_ التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية , الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمة , جامعة ورقلة .2012

2_ الدويكات قاسم محمد: العمق الاستراتيجي , كلية الدفاع الملكية الأردنية , الأردن , 2012 .

3_ الكتاب السنوي 2009 التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

4_ السيد حسين عدنان ، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، 2003،

5_ اسماعيل جوهري : محاضرات القيادة و الاستراتيجية العسكرية , جامعة الجزائر , السنة الدراسية 2014 / 2015 .

6_ إكرام بركا ن : النظريات الإستراتيجية للصراع الدولي ، 2008/09/23 على الساعة 13.41، د، م، ن.

7_ بن دريس أحمد : الاتصال و الاعلام و اهميتهما في تحسين صورة المؤسسة العسكرية الجزائرية ,جامعة وهران , 2014 .

8_ حسين بهاز : تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام "داعش" .

9_ درويشعيسى: ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، د.م.ن، د. س. ن.

10_ سي بشير محمد: الجزائر , دولة محورية , الإمكانيات و حدود الدور في غرب المتوسط , جامعة تيزي وزو , 2012 .

11_ فارس لونيس : الحرب الجزائرية على الإرهاب: جهود عسكرية في مواجهة عراقيل وطنية و أجنبية , جامعة بومرداس , الجزائر2012 .

12_ زياني صالح : مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات و التحول,مداخلة بملتقى علمي ورقلة , 2012 .

7- مقالات منشورة على شبكة الأنترنت :

أ- باللغة العربية :

1_ أبو عامر عدنان تقرير علاقة **السياسي بالعسكري و اثرها على صنع القرار الاسرائيلس** , مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية .

2_ ابن منظور ،معجم المعاني الجامع الرابط الالكتروني

www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

2_ فهد بن محمد الشقحاء ، الأمن الوطني: تصور شامل ، مركز الدراسات و البحوث ، الرياض ، 2004 .

www.alarab.co.uk/?p=28561 /

3_ رشيد خشانة : **تقرير سباق التسلح في المغرب العربي** .

4_ قوي بوحنية , **الجزائر و الانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا** ,مركز دراسات الجزيرة , 2014 .

5_ عدنان أبو عامر،تقرير علاقة السياسي بالعسكري و أثرها على صنع القرار الاسرائيلي،مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية ،2010.www.neelwafurat.com

6_ وكيبيديا الموسوعة الحرة , الجيش الوطني الشعبي الجزائري .

7 –القوى الصاعدة تغير كفة ميزان التسلح في العالم , صحيفة العرب الرابط
www.acrseg.org/20405/

ب–باللغة الأجنبية :

1_HamamGhania : Revue : Préservation des frontières. La mission premièredel'ANP , EL JDEICH , établissement des publication militaires . Alger, hors–série N°2–Novembre 2012, p 49

2_ Aïda Ammour,Évolution de l'Armée Algérienne.Algeri network .26 juin 2014 .

«http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn–Afric/map05.JPG_cvt.htm

3_ «Martina LAGATTA et autre: note thématique, L'Algérie: un potentiel sous–exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, Département thématique, Direction générale des politiques externes. Pp 1_2

فهرس المحتويات :

إهداء

شكر وتقدير

الكلمات الدالة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات تسلح الدولة في العلاقات الدولية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات تسلح الدول.....08

المطلب الأول: ضبط مفهوم سياسات التسلح و المفاهيم القريبة منه.....09

أولا : تحديد مفهوم سياسات التسلح.....09

ثانيا : بعض المفاهيم القريبة من مفهوم سياسات التسلح.....12

المطلب الثاني: سياسات التسلح مجال من مجالات السياسة العامة الأمنية.....15

المبحث الثاني :السياق التاريخي لتسلح الدولة و مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية 22

المطلب الأول:السياق التاريخي لسياسات تسلح الدولة.....22

المطلب الثاني :الثورة في الشؤون العسكرية.....23

المبحث الثالث: نظريات ومقاربات العلاقات الدولية المفسرة لظاهرة التسلح 24

المطلب الأول: الطروحات الواقعية لظاهرة تسلح الدولة 25

أولا: الواقعية الكلاسيكية 25

ثانيا: الواقعية الحديثة (البنائية).....28

ثالثا: نظرية المعضلة الأمنية 29

المطلب الثاني: النظريات الإستراتيجية للتسلح.....31

أولا : نظرية سباق التسلح.....31

ثانيا:نظرية الردع.....32

ثالثا: نظرية المركب الصناعي 33

المطلب الثالث: مقاربات العلاقات الدولية المفسرة لظاهرة التسلح.....33

أولا: المقاربة الجيوسياسية, تحليلات ايف لاكوست.....34

ثانيا: اقتراب الدور لظاهرة تسلح الدولة 35

الفصل الثاني: سياسات تسلح الجزائر و المغرب (تحليل مقارن)

المبحث الأول :سياسات التسلح للجزائر والمغرب :الاسباب , الامكانيات و الاهداف.....38

المطلب الأول:مبررات سياسات التسلح للجزائر و المغرب على المستويين الداخلي و الاقليمي.....39

المطلب الثاني: القدرات العسكرية للجزائر و المغرب و العوامل المساعدة لها.....44

المطلب الثالث: أهداف سياسات التسلح للجزائر و المغرب.....61

أولا : تصور الدولتين لقوة بحرية في شمال إفريقيا.....61

ثانيا: أهداف العمق الإفريقي في جيوسياسة التسلح بين البلدين 61

المبحث الثاني : تأثيرات البيئة الإقليمية و الدولية على سياسات تسلح الجزائر والمغرب.....64

المطلب الأول:نظرة الدولتين لبعضهما حول سياسات تسلحهما.....64

المطلب الثاني: موقف الدول المجاورة من سباق التسلح بين الجزائر و المغرب.....65

المطلب الثالث: مواقف القوى الكبرى من سياسات التسلح للجزائر و المغرب..... 65

الفصل الثالث: **انعكاساتو مستقبل سباق التسلح الجزائري – المغربي**

المبحث الاول: انعكاساتسباق التسلح الجزائري – المغربي.....67

المطلبالأول: إنعكاسات التنافس نحو التسلح على المستوى الثنائي.....68

المطلب الثاني: إنعكاسات التنافس على المستوى المغاربي.....70

المطلب الثالث: إنعكاسات التنافس على المستوى الافريقي والدولي.....70

المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية لسباق التسلح الجزائري–المغربي إلى أين ؟.....74

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي (إستمرار الوضع الراهن).....74

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي(الجزائر و المغرب من التنافس العقيم إلى التوافق السليم)....75

المطلب الثالث: السيناريو التحولي (التوجه نحو صدام مسلح جزائري – مغربي).....76

الخاتمة.....78

قائمة المراجع.....81